أثر المؤسسات الإفتائية

في

تعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين

(دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي أنموذجًا)

مؤتمـــر

صناعة المُفتي الرَّشيد

في

عصر الذكاء الاصطناعي

إعداد

د/ نشوى أنور محمد رضوان

مدرس الفقه المقارن

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

جامعة الأزهـــر

أثر المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين (دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي أنموذجًا)

ملخص البحث

يتناول هذا البحث " **أثر المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين (دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي أنموذجًا)**"، وذلك في ظل التحولات المتسارعة التي أفرزتها الثورة الرقمية وتطورات الذكاء الاصطناعي، وما نتج عنها من نوازل ومستجدات معقدة تتطلب فهمًا عميقًا ووعيًا متكاملًا. يُعرّف البحث "الوعي الرقمي المنهجي" بأنه القدرة المتكاملة للمفتي على فهم واستيعاب النوازل الرقمية من جوانبها التقنية والشرعية، والتعامل بوعي مع الخلاف الفقهي المحيط بها، وتطبيق المنهجيات الصحيحة للاستنباط والترجيح.

يسعى البحث إلى تحقيق هدف رئيسي هو إبراز دور المؤسسات الإفتائية في بناء هذا الوعي الضروري للمفتين. **وقد اعتمد البحث في منهجيته** على المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء الواقع، والمنهج المقارن من خلال دراسة تطبيقية على نموذجَيْن بارزَيْن: دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي لاستخلاص النتائج وبناء التصور المقترح.

خلص البحث إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة دمج الوعي الرقمي ضمن المرجعية والمنهجية الفقهية للمؤسسات، وأهمية بناء جسور التواصل الفعّال بين الفقهاء وخبراء التقنية، وتطوير برامج تدريب متخصصة للمفتين تشمل الفهم العميق للنوازل الرقمية والتعامل مع الخلاف الفقهي. وقد قدم البحث رؤية متكاملة وتوصيات عملية تهدف إلى تمكين المؤسسات الإفتائية من أداء دورها الريادي في توجيه الأمة نحو فقه رشيد في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الإفتائية – الوعي الرقمي – الذكاء الاصطناعي – النوازل الرقمية – الاجتهاد الجماعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــــة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، خير من بيَّن الأحكام، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يشهد العالم المعاصر تحولات جذرية غير مسبوقة بفعل الثورة الرقمية وتطورات الذكاء الاصطناعي، التي طالت كل مناحي الحياة، وأفرزت تحديات جديدة ونوازل مستجدة لم تكن معهودة من قبل، هذه التحولات فرضت تحديات عميقة على كافة المؤسسات المجتمعية، وكان لـ المؤسسات الإفتائية نصيب وافر من هذه التحديات، فباتت مُطالبة بأداء دور ريادي في توجيه الأمة وبيان الحكم الشرعي لهذه القضايا المستجدة.

ولكي تتمكن هذه المؤسسات من القيام بمسؤوليتها الشرعية والعلمية في هذا العصر الرقمي، أصبح من الأهمية بمكان تعزيز الوعي الرقمي المنهجي اللازم لدى المفتين العاملين تحت مظلتها، فالوعي الرقمي هنا يتجاوز مجرد المعرفة التقنية السطحية ليُصبح إطارًا معرفيًا ومنهجيًا يُمكِّن المفتي من تصور النوازل الرقمية تصورًا دقيقًا، وفهم أبعادها المعقدة، ومن ثم تنزيل الأحكام الشرعية عليها تنزيلًا صحيحًا يراعي مقاصد الشريعة ومآلات الواقع.

وكذا، استشراف النوازل الرقمية المستقبلية يتطلب من المؤسسات الإفتائية أن تتحول من مجرد جهة تصدر الفتاوى إلى مراكز فكرية وبحثية استراتيجية تُعنى بفهم وتوجيه المسار الفقهي في ظل التطورات التقنية المتسارعة، وبالتالي بناء وعي رقمي منهجي استباقي لدى المفتين.

وقد أتي هذا البحث الموسوم بـ **" أثر المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين (دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي أنموذجًا)"** ليُشكِّل إسهامًا ضمن

الجهود المبذولة في هذا السياق الحيوي، حيث يُقدَّم كمشاركة في مؤتمر "صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي"، وذلك ضمن المحور الرابع (**الذكاء الاصطناعي وتطوير العمل المؤسسي الإفتائي**) ليُسلط الضوء على دور المؤسسات الإفتائية المحوري في هذا المسعى، متناولًا بالتحليل والاستقراء، كيف تُسهم المرجعية الراسخة والمنهجية العلمية لهذه المؤسسات في بناء وتنمية الوعي الرقمي لدى المفتين، ليس فقط كاستجابة للتحديات القائمة، بل كاستشراف لدورها المستقبلي في صياغة أخلاقيات التقنية من منظور إسلامي، وقد قمتُ بعمل إجراء دراسة تطبيقية على نموذجين بارزين من المؤسسات الإفتائية الرائدة في العالم الإسلامي، وهما: دار الإفتاء المصرية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، أسأل الله- تعالى- التوفيق والسداد في تحقيق أهداف البحث وتقديم رؤى عملية تُسهم في تعزيز دور المؤسسات الإفتائية لخدمة الأمة.

إشكالية البحث:

- التحولات الرقمية الهائلة التي أفرزت نوازل فقهية معاصرة تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد.
- ظهور خلاف فقهي معتبر حول هذه النوازل، مما يستدعي من المؤسسات الإفتائية تطوير منهجيات فقهية واضحة ومقارنة للتعامل مع هذا الخلاف.
- مدى كفاءة المؤسسات الإفتائية في تزويد المفتين بالوعي الرقمي مع مراعاة المناهج الفقهية المقارنة في معالجة النوازل المعاصرة.

أهمية البحث:

تتمثَّل أهمية البحث في:

- الحاجة إلى منهجية فقهية واضحة وموحدة (أو متقاربة) للتعامل مع النوازل الرقمية، وأهمية دور المؤسسات الإفتائية في ذلك.

- الحاجة الماسة إلى تزويد المفتي بالوعي الرقمي الشامل الذي لا يقتصر على الجانب التقني، بل يمتد ليشمل الوعي بالمنهجيات الفقهية المقارنة في معالجة النوازل الرقمية والخلافات الناجمة عنها، لتمكينه من إصدار فتاوى راسخة ومناسبة للعصر الرقمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- رصد جهود دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي في تنمية الوعي الرقمي والوعي الفقهي المرتبط به لدى الدعاة.

٢- تقديم رؤية تطويرية للوعي لدى الدعاة.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة والمؤتمرات والمبادرات التي تتناول هذا الجانب، وأبرزها ما يلي:

أولًا: مؤتمرات ومبادرات رئيسية:

- مؤتمر **"مؤسسات الفتوى في العصر الرقمي.. تحديات التطوير وآليات التعاون"**: نظمته الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

ركز على مناقشة قضايا إدخال المؤسسات الإفتائية في العصر الرقمي، وتحديات تطبيق الرقمنة، وكيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة في التعاون بين المؤسسات، خاصة في سياق الاجتهاد الجماعي ومواجهة الأزمات.

- الملتقى الفقهي الأول **"الفتوى الإلكترونية ودورها في التنمية المستدامة"**: عقده مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية.

ناقش مدى إسهام الفتوى الإلكترونية في دعم جهود الدولة نحو التنمية المستدامة، وتجديد الخطاب الإفتائي، وخطر الفتاوى المتطرفة.

ثانيًا: دراسات وأبحاث أكاديمية:

- بحث: **"تأهيل المفتي للتعامل مع نوازل العصر في ضوء المتغيرات التقنية المعاصرة (دراسة وصفية تحليلية)"**، لـــ: د. محمد بن سليمان بن عبد الله الطيار، الناشر/ المجلة: المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، ٢٠٢٤.

ملخص تركيز الدراسة: هذه الدراسة تُسلط الضوء بشكل مباشر على ضرورة تأهيل المفتي لمواجهة التحديات التقنية الحديثة، وتصف وتحلل الجهود المبذولة في هذا السياق، وتُقدم رؤية حول المهارات والمعارف اللازمة للمفتي المعاصر.

أوجه التشابه بين هذه الدراسة والبحث: تتشابه هذه الدراسة مع بحثي في محور أهمية تأهيل المفتي لمواجهة النوازل التقنية، وتُعد مرجعًا رئيسيًا في هذا الجانب.

أوجه الفرق بين الدراستين: بينما تركز دراسة الطيار على "تأهيل المفتي" بشكل عام ووصف المتغيرات التقنية، فإن بحثي يُركز بشكل أخص على "دور المؤسسات الإفتائية" ككيانات ومنهجيات محددة في عملية تعزيز هذا الوعي الرقمي، فبحثي يتعمق في كيف أن المرجعية والمنهجية المؤسسية تُفعل هذا الدور وتُعزز الوعي، ويقدم دراسة أكثر تفصيلًا للجوانب المؤسسية العملية.

- بحث: **"واقع ومستقبل الفتوى الإلكترونية في المؤسسات الدينية الرسمية - دار الإفتاء المصرية نموذجًا"**، لـــ: د. طارق زكريا، الناشر/ المجلة: المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، ٢٠٢٣.

ملخص تركيز الدراسة: يستعرض هذا البحث تجربة دار الإفتاء المصرية في الفتوى الإلكترونية، ويناقش التحديات والفرص المرتبطة بها، مع التركيز على الجانب التطبيقي للإفتاء عبر المنصات الرقمية.

أوجه التشابه: يتشابه البحثان في تناول دور مؤسسة إفتائية رسمية (دار الإفتاء المصرية) في التعامل مع الفتوى في العصر الرقمي.

أوجه الفرق: يركز بحث زكريا على "الفتوى الإلكترونية" كمنتج وآلية، وكيفية تقديمها من قبل المؤسسة، ومستقبلها، بينما بحثي يُركز على "تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين" داخل المؤسسات كعملية تطوير معرفي ومهاري للمفتي نفسه، مع التركيز على المرجعية والمنهجية التي تتبعها المؤسسة لتحقيق ذلك، فبحثي أعمق في الجانب التنموي للمفتي.

- بحث: **"أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي"**، لـــ: د. محمد غالي، الناشر: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، جامعة حمد بن خليفة، ٢٠٢٢.

ملخص تركيز الدراسة: يتناول هذا العمل القضايا الأخلاقية والفقهية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية، ويُقدم تأصيلًا لأحكامها وتحدياتها.

أوجه التشابه: يُعد هذا العمل ضروريًا في فهم الخلفية الفقهية والأخلاقية للنوازل الرقمية التي يتناولها بحثي، ويُسهم في إبراز أهمية الوعي الرقمي في هذا الجانب.

أوجه الفرق: هذا البحث يركز على "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" كموضوع بحد ذاته، ويسعى إلى تأصيله شرعيًا، بينما بحثي يركز على "دور المؤسسات الإفتائية" في تمكين المفتين من فهم هذه الأخلاقيات والتحديات، وكيف تُساهم منهجية المؤسسة ومرجعيتها في بناء هذا الفهم والوعي لدى المفتين.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث، نظرًا لطبيعته التي تجمع بين التأصيل الشرعي والتحديات التقنية، على تكامل المناهج البحثية التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: لوصف واقع الوعي الرقمي وبرامج المؤسسات الإفتائية.
- **المنهج المقارن**: للمقارنة بين مبادرات ومنهجيات المؤسسات الإفتائية المختلفة في تعزيز الوعي الرقمي ومعالجة النوازل الرقمية، بهدف تحديد أفضل الممارسات.
- **المنهج الاستنباطي**: لتأصيل أهمية الوعي الرقمي للمفتي من منظور شرعي، واستنباط الأحكام الشرعية للنوازل الرقمية المعاصرة بالاستناد إلى الأصول والقواعد الفقهية.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات:

المبحث التمهيدي: تحرير المصطلحات وتأصيل المفاهيم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف مفردات عنوان البحث، وبيان صلتها بالبحث، وفيه فروع:

الفرع الأول: تعريف "المؤسسات الإفتائية".

الفرع الثاني: تعريف كلمة "تعزيز".

الفرع الثالث: تعريف "الوعي الرقمي".

المطلب الثاني: التعريف بأنموذجي الدراسة وأسباب اختيارهما، وفيه فرعان:

الفرع الأول: التعريف بالمؤسستين (دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي)

الفرع الثاني: المبررات العلمية لاختيار المؤسستين كأنموذج للدراسة

المبحث الأول: المؤسسات الإفتائية وتعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المؤسسات الإفتائية: مرجعيتها ومنهجيتها في معالجة النوازل، وفيه فرعان:

الفرع الأول: مرجعية المؤسسات الإفتائية.

الفرع الثاني: منهجية المؤسسات الإفتائية في معالجة النوازل.

المطلب الثاني: أهمية تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين في عصر الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: **جهود المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين**، وفيه مطالب:

المطلب الأول: جهود المؤسسات الإفتائية في بناء القدرات المعرفية والتقنية للمفتين، وفيه فرعان:

الفرع الأول: برامج التأهيل والتدريب المتخصص في التقنيات الحديثة.

الفرع الثاني: تطوير أدوات البحث والاستنباط الرقمية.

المطلب الثاني: جهود المؤسسات الإفتائية في تعزيز التواصل والتعاون الرقمي، وفيه فرعان:

الفرع الأول: إنشاء المنصات الرقمية للتواصل والتشاور الرقمي.

الفرع الثاني: التواصل الرقمي مع الجمهور ونشر الفتوى الموثوقة.

المطلب الثالث: جهود المؤسسات الإفتائية في مجال المبادرات الاستشرافية في الفقه الرقمي والأخلاقيات، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تشكيل لجان دراسات المستقبل والنوازل الناشئة.

الفرع الثاني: المساهمة في صياغة أخلاقيات التقنية من منظور إسلامي.

المطلب الرابع: تحليل مقارن وتقييم إحصائي لجهود المؤسستين.

المبحث الثالث: **نماذج تطبيقية لنوازل رقمية**، وفيه مطالب:

المطلب الأول: النوازل الفقهية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (AI)، وفيه فرعان:

الفرع الأول: برامج الذكاء الاصطناعي التوليدي(Generative Ai) مثل Chat GPT وصناعة المحتوى.

الفرع الثاني: الروبوتات ذاتية التعلم وأنظمة اتخاذ القرار المستقلة.

المطلب الثاني: النوازل الفقهية المتعلقة بالتقنيات المالية الرقمية (Fin Tech)، وفيه فرعان:

الفرع الأول: العملات الرقمية المشفرة (Cryptocurrencies).

الفرع الثاني: العقود الذكية (Smart Contracts) والتمويل اللامركزي (De Fi).

المطلب الثالث: النوازل الفقهية المتعلقة بالوجود الافتراضي والتفاعل البشري الرقمي، وفيه فرعان:

الفرع الأول: الميتافرس (Metaverse) والعوالم الافتراضية.

الفرع الثاني: تقنيات واجهة الدماغ والحاسوب (Brain-Computer Interfaces-BCIs).

الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج، والتوصيات.

والله أسأل أن يكون هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به عموم المسلمين، وأن يجعله من الصدقةِ الجاريةِ التي ينتفعُ بها المُعلِّمُ والمُتعلمُ في حياتهِ وبعدَ مماتهِ.

كتبه:

د/ نشوى أنور محمد رضوان

مدرس الفقه المقارن

المبحث التمهيدي

تحرير المصطلحات وتأصيل المفاهيم

يُعَدُّ تحرير المصطلحات وتأصيل المفاهيم نقطة الانطلاق الأساسية لأيّ بحث علميّ رصين، لا سيّما في الدراسات التي تتناول قضايا معاصرة ومُتشابكة الأبعاد كالتي يطرحها العصر الرقمي، وفي سياق هذا البحث الذي يستكشف العلاقة بين التطور التقني ودور المؤسسات الإفتائية، تبرز الأهمية القصوى لتعريف المصطلحات الرئيسية؛ من أجل بناء تصور واضح للوعي الرقمي، وتحديد ماهية النوازل المرتبطة بالتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى وضع إطار منهجي سليم لفهم الجهود المبذولة من قِبل المؤسسات الشرعية، لذا، سيخصص هذا المبحث لتفكيك هذه المصطلحات وتأصيلها، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

التعريف بمفردات عنوان البحث

يُعدُّ تحديد مفردات عنوان البحث خطوة أولى لا غنى عنها لوضوح المفاهيم، لذا، سيُخصص هذا المبحث لتعريف المصطلحات الرئيسية في عنوان البحث، مع إبراز صلة كل منها بمحاوره وأهدافه، من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

تعريف المؤسسات الإفتائية

أولًا: تعريف المؤسسات

١- تعريف "المؤسسات" في اللغة:

المؤسسة (جمع: مؤسسات): اسم مفعول من "أَسَّسَ"، ويدور معناها في اللغة حول الوضع والإنشاء والإقامة والتمكين، يقال: أَسَّسَ البناء: وضع أساسه، وأسسَ الأمر: أقام دعائمه وقواعده، والأساسُ: أَصْلُ البناء، ومُسَسُ البيتِ ومُؤَسَّسُه وأساسُه: أَصْلهُ الذي قام عليه[1].

٢- المؤسسات في الاصطلاح:

تُعرف "المؤسسة" في الاصطلاح المعاصر بأنها:

"كيان مُنظَّم له هيكل إداري محدد، وأهداف واضحة، وموارد مخصصة، يعمل ضمن إطار قانوني أو رسمي لتحقيق غايات معينة، تتسم المؤسسات بالاستمرارية، وتعمل على تقديم خدمات أو منتجات، أو تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو غيرها، وهي تُشير إلى التنظيمات الرسمية التي تُمارس أدوارًا محددة في المجتمع"[2].

ثانيًا: تعريف الإفتاء

١- الإفتاء في اللغة:

مصدر الفعل "أفتى"، ويدور معناه في اللغة حول الإبانة والإيضاح والبيان، يقال: أفتى في المسألة: بيَّن حكمها، وأفتى الرجلَ: أجابه عن سؤاله، وهو مشتق من "الفتيا" أو "الفتوى" التي تعني الجواب عن المشكل من الأحكام[3].

٢- الإفتاء في الاصطلاح:

أما **الإفتاء في الاصطلاح**: فقد عرَّفه العلماء بتعريفات عدَّة، منها:

- عرَّفه ابن الصلاح-رحمه الله- بقوله: "الفتيا: توقيع عن الله تبارك وتعالى"[1].

---

(١) لسان العرب، لابن منظور(٦/ ٦).

(٢) المصطلحات الإدارية المعاصرة، ص(٢٥).

(٣) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس(٤/ ٤٧٤).

- وعرَّفه الإمام القرافي-رحمه الله- بقوله: "الفَتْوَى إخْبَارٌ عَنْ اللهِ تَعَالَى فِي إلْزَامٍ أَوْ إبَاحَةٍ"[٢].

العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي لـ"الإفتاء":

يتضح مما سبق أنَّ المعنى الاصطلاحي للفتوى لا يختلف عن المعنى اللغوي، ولا يخرج عن كون الفتوى توضيح وبيان من المفتي عن سؤاله موجه إليه، فيقوم بالتوضيح القائم على الدليل، وأن الذي يقوم بذلك هو المفتي المتخصص، وبالتالي، فيمكن القول بأن العلاقة هي علاقة اشتقاق وتكامل؛ فالمعنى الاصطلاحي اشتقّ من المعنى اللغوي العام، حيث أخذ منه جوهر الإيضاح والبيان، ثم أضاف إليه قيدًا وتخصيصًا، وهو أن يكون هذا البيان متعلقًا بالأحكام الشرعية، وأن يكون صادرًا عن أهلية وعلم شرعيّ.

ثالثًا: حقيقة المؤسسات الإفتائية

يُقصد بالمؤسسات الإفتائية في هذا البحث: المؤسسات المعتبرة التي تُصدرُ فتاوى بعد استفراغ الجهد من أعضائها وتشاورهم، بغية الوصول إلى الحكم الشرعي.

وقد ارتأيتُ إجراء دراسة تطبيقية على نموذجين بارزين من المؤسسات الإفتائية الرائدة في العالم الإسلامي، وهما: **دار الإفتاء المصرية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي.**

وقد وقع الاختيار على هذين النموذجين بناءً على عدة اعتبارات علمية وعملية، أهمها:

المرجعية العلمية والمؤسسية: تتمتع كلتا المؤسستين بمرجعية شرعية راسخة وثقل علمي كبير، ومكانة محورية في منظومة الإفتاء العالمية، مما يجعلهما مثالين يُحتذى بهما في التعامل مع النوازل المعاصرة.

---

(١) أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح، ص(٧٢).

(٢) الفروق، للقرافي (٤/ ٥٣).

التنوع في طبيعة العمل: تمثل دار الإفتاء المصرية نموذجًا لمؤسسة إفتائية وطنية ذات دور يومي مباشر في خدمة الفتوى لجمهور واسع، بينما يمثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي نموذجًا لمؤسسة عالمية تُعنِى بالاجتهاد الجماعي في القضايا المستجدة وتوحيد الرؤى الفقهية على مستوى الأمة، هذا التنوع يُثري الدراسة ويُمكِّن من استقراء آليات مختلفة لتعزيز الوعي الرقمي.

الجهود الواضحة في المجال الرقمي: لكلتا المؤسستين جهودٌ ومبادراتٌ واضحة وملموسة في تبني التقنيات الحديثة، وتأهيل المفتين، والتعامل مع النوازل الرقمية، مما يوفر مادة خصبة للتحليل والمقارنة في سياق تعزيز الوعي الرقمي.

وبتحليل منهجية عمل كل من دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، سيتمكن البحث من استقراء أفضل الممارسات، وتحديد التحديات المشتركة، وتقديم رؤية متكاملة لدور المؤسسات الإفتائية في بناء الوعي الرقمي اللازم لدى المفتين.

الفرع الثاني

تعريف كلمة "تعزيز"

التعريف اللغوي لكلمة "تعزيز":

القوة والدعم والمؤازرة: "عَزَّزَهُ: قَوَّاهُ وشَدَّدَهُ ودَعَّمهُ وأَيَّدَهُ" ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ أي: قويناه وشددناه[1].

فالخلاصة اللغوية لكلمة "تعزيز": هي عملية تقوية، وتدعيم، وتأكيد، وتثبيت، وزيادة فاعلية لشيء موجود بالفعل، أو بناء أسسه لجعله أقوى وأكثر ثباتًا وتأثيرًا.

وفي سياق عنوان البحث، تحمل كلمة "تعزيز" دلالات عميقة تعكس طبيعة العمل المطلوب لتحقيق الهدف، من هذه الدلالات:

---

(١) لسان العرب(٥/ ٣٧٤)، المعجم الوسيط(٢/ ٥٩٨).

تقوية الوعي الموجود: إذا كان هناك مستوى معين من الوعي الرقمي لدى المفتين (وإن كان بسيطًا أو غير ممنهج)، فإن "تعزيزه" يعني تقويته وتطويره ودفعه إلى مستوى أعلى من الإدراك والفهم والتطبيق[١].

بناء وتأسيس الوعي (إن كان غائبًا أو ضعيفًا): في بعض الحالات، قد يكون الوعي الرقمي شبه غائب، هنا يأتي دور التعزيز بمعنى تأسيس هذا الوعي من البداية، وبناء قاعدته المعرفية والمهارية[٢].

زيادة الفاعلية والتأثير: "تعزيز الوعي الرقمي" يعني أيضًا جعله أكثر فاعلية وتأثيرًا في أداء المفتي، بحيث لا يكون مجرد معرفة نظرية، بل يتحول إلى قدرة عملية على التعامل مع النوازل الرقمية واستخدام الأدوات الرقمية ببراعة[٣].

الاستمرارية والتطوير المستمر: التعزيز ليس عملية تحدث لمرة واحدة، بل هو عملية مستمرة تتطلب المتابعة والتطوير المستمر للوعي الرقمي، نظرًا للتطور السريع للتقنيات[٤].

باختصار، كلمة "تعزيز" في عنوان البحث تُشير إلى أن البحثَ سيتناول السبل والآليات التي يمكن من خلالها تقوية، وتطوير، وتدعيم، وتنمية الوعي الرقمي لدى المفتين، لجعله أكثر شمولية، وفاعلية، وقدرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي المتجددة.

---

(١) هذا المعنى يتوافق مع دلالة "التقوية والتشديد" في المعاجم، وهو ما تسعى إليه المؤسسات الإفتائية في برامجها التدريبية.

(٢) يتصل هذا المعنى بالدلالة اللغوية لـ"عزز" كأنها عملية دعم وبناء، كما تبرزه الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم في أهدافها التي تسعى إلى "تمكين المفتين من التعامل مع المستجدات العصرية". [الورقة التصورية للمؤتمر الدولي الخامس: مؤسسات الفتوى في العصر الرقمي، ٢٠٢١]، هذا التمكين يتضمن بناء الوعي من أساسه.

(٣) هذا يتماشى مع مفهوم "التأييد والدعم" الذي يُشير إلى زيادة القدرة على الفعل والتأثير.

(٤) يتضح هذا من خلال برامج "التأهيل المستمر" التي تُقدمها المؤسسات الإفتائية؛ على سبيل المثال، برامج "إعداد المفتين عن بُعد" لدار الإفتاء المصرية، والتي تُشير إلى ضرورة "تطوير الدارس للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة" بشكل دائم. [موقع إعداد المفتين عن بُعد، ifta-learning.net، قسم "الرسالة والأهداف"].

الفرع الثالث

تعريف "الوعي الرقمي"

أولًا: تعريف الوعي في اللغة

كلمة "الوعي" مشتقة من الفعل وعَى يَعِي وَعْيًا، تدور معانيها في المعاجم العربية حول الإدراك، الحفظ، الفهم، والجمع؛ فمنها:

الإدراك والفهم: "الوَعْيُ: حِفْظُ القَلْبِ الشَّيْءَ، وَعَى الشَّيْءَ والحديثَ يَعِيه وَعْيًا: حَفِظَهُ وفَهِمَه وقَبِلَه، فهو واعٍ"، و**الحفظ والضبط**: يدل الجذر (و ع ى) على الجمع والضم والحفظ، فـ"وَعَى الزَّيْتَ في الجَرَّةِ": جمعه فيها، ومنه "وعَى الحديث": حفظه وضبطه في الذاكرة، الوَعْيُ: حِفْظ القلبِ الشيءَ، وعَى الشَّيْءَ وَالْحَدِيثَ يَعِيه وَعْيًا وأَوْعاه: حَفِظَه وفَهِمَه وقَبِلَه، فَهُوَ واعٍ، وَفُلَانٌ أَوْعَى مِنْ فُلَانٍ أَي أَحْفَظُ وأَفْهَمُ، وَفِي الْحَدِيثِ: **"نَضَّر اللهُ امْرًا سَمِعَ مَقالَتي فوَعاها، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعى مِنْ سامِعٍ**[1]"[2].

الخلاصة اللغوية للوعي: هو حالة ذهنية تتضمن الإدراك، الفهم، الحفظ، والقدرة على التمييز والتحليل لما يدور حول الذات أو في داخلها، وما يُقدم إليها من معلومات أو مفاهيم.

ثانيًا: تعريف الرقميّ

١ - الرقمي في اللغة:

(١) حديثٌ صحيحٌ: أخرجه الترمذي في سننه(٥/ ٣٤) ب: مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، ح: (٢٦٥٧) وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وصححه ابن حبان وأخرجه في صحيحه(١/ ٢٦٨)، ب: الزَّجْرِ عَنْ كِتْبَةِ الْمَرْءِ السُّنَنَ مَخَافَةَ أَنْ يَتَّكِلَ عَلَيْهَا دُونَ الْحِفْظِ لَهَا، ح: (٦٦).

(٢) لسان العرب(١٥/ ٣٩٦).

كلمة "رقمي" (Digital) هي كلمة حديثة الاستعمال في اللغة العربية بهذا المعنى المرتبط بالتكنولوجيا، وهي مشتقة من كلمة "رقم"، و"الرَّقْمُ: الكتابة، والختم، رَقَمَ الكتابَ: كتبه ووشاه ونَقَّطَه، وكتابٌ مرقوم: أي قد بُيِّنَت حروفه بعلاماتها من التنقيط[1].

٢- حقيقة الرقمي في الاصطلاح:

الرقمية أو الرقمنة من أهم إنجازات التكنولوجيا الرقمية للمعلومات، وهي من الناحية التقنية التكنولوجية:

"عملية تحويل الأنساق العادية(التماثلية) إلى نظام آخر تتمكن الآلة أو الجهاز سواء كانت كمبيوتر أو نظامًا معلوماتيًا من التعامل معه على أساس البرامج المعدة له مسبقًا، ثم يقوم هذا الوسيط (الآلة أو الجهاز) بإعادة عملية القراءة ليخرج النصوص من شكلها العادي نصًا كان أو صورة أو مقطع فيديو أو غيره"[2].

ثالثًا: حقيقة الوعي الرقمي

تعريف الوعي الرقمي (Digital Literacy/Awareness) بشكل عام.

أبعاد الوعي الرقمي للمفتي:

- **البعد التقني**: معرفة بأدوات التكنولوجيا (الإنترنت، وسائل التواصل، المنصات).
- **البعد المعلوماتي**: القدرة على تقييم مصادر المعلومات الرقمية، التمييز بين الصحيح والمضلل.
- **البعد الأخلاقي والقيمي**: فهم أخلاقيات الفضاء الرقمي (الخصوصية، الملكية الفكرية).

---

(١) العين، للفراهيدي(٥/ ١٥٩)، لسان العرب(١٢/ ٢٤٩).

(٢) التكنولوجيا الرقمية قراءة في المفاهيم وبعض الأبعاد النظرية، د. حكيمة جاب الله، د. فريدة بن عمروش، ص(١٢٢، ١٢٣).

- **البعد الفقهي المنهجي** (المقصود من هذا البحث): الوعي بالمنهجيات الفقهية في التعامل مع النوازل الرقمية والخلافات الفقهية المحيطة بها، هذا يتطلب فهم عميق لأسباب الخلاف، طرق الترجيح، وآليات التعامل مع تباين الآراء.

ومن هذا المنطلق يُمكنني تعريف **الوعي الرقمي المنهجي** لدى المفتي في سياق هذا البحث بأنه هو:

"القدرة المتكاملة للمفتي على فهم واستيعاب النوازل الرقمية من جوانبها التقنية والشرعية، والتعامل بوعي مع الخلاف الفقهي المحيط بها، وتطبيق المنهجيات الصحيحة للاستنباط والترجيح، وإيصال الفتوى بمسؤولية في الفضاء الرقمي".

وعندما يجتمع المصطلحان "الوعي" و"الرقمي" ليشكلا "الوعي الرقمي"، فإنهما يصفان حالة إدراكية معرفية متخصصة ومطلوبة بشدة في العصر الحالي، خاصة في البحث العلمي وعلوم الإفتاء.

وفي سياق الأبحاث الأكاديمية، عندما يُذكَر "الوعي الرقمي" لدى الباحثين أو المفتين، فإنه يعني قدرتهم على الإدراك والفهم العميق للمفاهيم، الأدوات، والمنصات الرقمية التي تؤثر على مجال بحثهم، **هذا الوعي يمكّنهم من:**

تحديد النوازل الجديدة: مثل العملات المشفرة، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الأعصاب، التي تنشأ في الفضاء الرقمي وتتطلب تكييفًا فقهيًا.

استخدام أدوات البحث الرقمية بفاعلية: كقواعد البيانات الإلكترونية، محركات البحث المتخصصة، برامج تحليل البيانات، والتي أصبحت لا غنى عنها في البحث العلمي الحديث، بما في ذلك البحث الفقهي.

تقييم المصادر الرقمية نقديًا: التمييز بين المعلومات الصحيحة والموثوقة وغير الصحيحة في بحر المعلومات الرقمية الهائل.

فهم تأثير التقنية: إدراك الآثار الشرعية، الاجتماعية، الأخلاقية، والقانونية للتقنيات الرقمية على الأفراد والمجتمعات.

وفي سياق البحث عن دور المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين، فإن المصطلح يشمل الجانبين:

الوعي بـ **"ما هو رقمي"**: أي فهم النوازل والمستجدات التقنية ذات الأبعاد الفقهية.

وامتلاك "الوعي الرقمي" ككفاءة: أي القدرة على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية في عملية الإفتاء (البحث، التحليل، التواصل)، والمساهمة في بناء بيئة رقمية آمنة وأخلاقية.

المطلب الثاني

التعريف بأنموذجي الدراسة وأسباب اختيارهما

لدراسة "أثر" المؤسسات الإفتائية بشكل دقيق، تتبع هذه الدراسة منهج "دراسة الحالة المتعددة"، الذي يسمح بإجراء تحليل عميق ومقارن، وقد وقع الاختيار على كل من دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي ليكونا أنموذجي الدراسة، وفيما يلي تعريف بهما وبيان للمبررات العلمية التي دعت إلى اختيارهما:

الفرع الأول

التعريف بالمؤسستين (دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي)

١- دار الإفتاء المصرية:

هي هيئة إسلامية وطنية رائدة، تأسست في مصر عام ١٨٩٥م، وتُعد من أقدم وأعرق مؤسسات الفتوى في العالم الإسلامي، تتمثل مهمتها الأساسية في إصدار الفتاوى الشرعية للأفراد والهيئات، وبيان الأحكام الشرعية في كل ما يهم المسلم في حياته، وفي العصر الحديث، تبنت الدار تحولًا رقميًّا شاملًا، وأطلقت منصات متعددة على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تطبيقات هاتفية متطورة، بهدف الوصول بفتاواها وخدماتها إلى أوسع شريحة ممكنة من الجمهور على الصعيدين المحلي والعالمي، مما جعلها نموذجًا بارزًا للمؤسسة الإفتائية الجماهيرية ذات الحضور الرقمي المكثف.

٢- مجمع الفقه الإسلامي الدولي:

هو هيئة علمية عالمية منبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، ومقره في جدة بالمملكة العربية السعودية، تأسس عام ١٩٨١م، يضم المجمع في عضويته نخبة من كبار الفقهاء والعلماء والخبراء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وتتمثل مهمته في دراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادًا جماعيًا بهدف تقديم حلول شرعية أصيلة لها، يُصدر المجمع قراراته وتوصياته التي تُعد مرجعًا علميًا للمؤسسات الإسلامية والحكومات حول العالم، ويمثل المجمع بذلك أنموذجًا للمؤسسة الإفتائية النخبوية العالمية التي تركز على القضايا الكلية والنوازل الكبرى ذات التأثير العابر للحدود.

الفرع الثاني

المبررات العلمية لاختيار المؤسستين كأنموذج للدراسة

لم يكن اختيار دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي عشوائيًا، بل استند إلى عدة مبررات علمية ومنهجية تجعلهما خير من يمثل الظاهرة المدروسة، وأهم هذه المبررات:

١- التكامل التمثيلي:

يمثل الأنموذجان قطبين متكاملين في العمل الإفتائي؛ فدار الإفتاء تمثل المؤسسة الوطنية الجماهيرية التي تتعامل مع الفتوى على مستوى الفرد والمجتمع، بينما يمثل المجمع المؤسسة العالمية النخبوية التي تتعامل مع الفتوى على مستوى الأمة والنظام الدولي، ودراستهما معًا تقدم رؤية بانورامية شاملة لأنماط المؤسسات الإفتائية وتأثيرها المختلف.

٢- الريادة والتأثير:

تُعد كلتا المؤسستين رائدة في مجالها، فدار الإفتاء رائدة في التفاعل الرقمي الجماهيري وصناعة المحتوى الإفتائي الشعبي، بينما يُعد المجمع رائدًا في مجال الاجتهاد الجماعي المنظم ومعالجة النوازل الكبرى والمعقدة، ودراسة "أثر" الرواد تعطي مؤشرات واضحة حول أفضل الممارسات والتحديات المستقبلية.

٣- توفر المادة العلمية للدراسة:

تتمتع كلتا المؤسستين بحضور رقمي قوي ومادة علمية وأرشيفية غنية ومنشورة (فتاوى، قرارات، أبحاث، تقارير، ندوات مسجلة)، هذا الثراء في المحتوى الرقمي المتاح يتيح للباحث إمكانية إجراء تحليل كمي وكيفي دقيق ومقارن، وهو ما يعتبر شرطًا أساسيًا لدراسة "الأثر" بشكل علمي وموضوعي.

المبحث الأول

المؤسسات الإفتائية وتعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

المؤسسات الإفتائية: مرجعيتها ومنهجيتها في معالجة النوازل

يُشكّل الفهم العميق لمرجعية ومنهجية عمل المؤسسات الإفتائية ركيزة أساسية لأي دراسة تتناول دورها في العصر الحديث، فقدرتها على الاضطلاع بمسؤولية الفتوى وحماية المجتمع من اللبس والتطرف، تنبع من أسس شرعية متينة ومنهجية عمل رصينة تُمكنها من التعامل مع القضايا المستجدة، وسوف أتناول ذلك من خلال الفرعيين التاليين:

الفرع الأول

مرجعية المؤسسات الإفتائية

تلعب المرجعية الشرعية والعلمية والمؤسسية للمؤسسات الإفتائية دورًا محوريًا في غرس ضرورة الوعي الرقمي لدى المفتين من خلال عدة أبعاد:

١- المرجعية الشرعية وأصل "فقه الواقع":

تُعد المرجعية الأولى والأكثر أهمية حيث تستمد هذه المؤسسات مشروعيتها من كونها وارثة لوظيفة الإفتاء النبوية، التي تقوم على بيان حكم الله تعالى لعباده، تعتمد في أحكامها على مصادر التشريع الإسلامي الأساسية: القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، والقياس، بالإضافة

إلى المصادر التبعية كالمصالح المرسلة والعرف وسد الذرائع وغيرها[1]، هذا الارتباط بالأصول الشرعية يُضفي على فتاواها القبول والاعتبار في الأمة.

كما أنَّ التزام المؤسسات الإفتائية بالمرجعية الشرعية الأصيلة، التي تقتضي فهم الواقع ومراعاة المآلات عند استنباط الأحكام، كما في قواعد **"لا يُنْكَرُ تَغَيُّرُ الأَحْكَامِ بِتَغَيُّرِ الأَزْمَانِ"**[2]، أو **"الحكم على الشيء فرع عن تصوّره"**[3]، هو ما يُلزمها – وبالتالي يُلزم مفتيها – بالتعمق في فهم البيئة الرقمية الجديدة، هذه المرجعية تجعل الوعي الرقمي ليس ترفًا، بل جزءًا أصيلًا من فهم الواقع المعاصر الذي تُنزّل عليه الأحكام، فالاجتهاد في عصرنا لا يكتمل إلا باستيعاب حقيقة النوازل الرقمية.

٢- المرجعية العلمية والتخصصية:

تتمثل المرجعية العلمية في التأهيل العلمي العميق لأعضائها من المفتين والباحثين المتخصصين في العلوم الشرعية، هؤلاء المفتون يكونون غالبًا من خريجي المؤسسات الأزهرية العريقة أو الجامعات الإسلامية المرموقة، ويمتلكون الأدوات العلمية للاجتهاد والنظر في النوازل.

بالإضافة إلى ذلك، تكتسب المؤسسات مرجعيتها من صفتها الرسمية أو شبه الرسمية ككيانات معتمدة من قِبل الدول أو الهيئات الدينية الكبرى، مما يُضفي عليها صفة التنظيم والاعتبار[4]، هذه المؤسسية تُميزها عن الفتوى الفردية غير المنظمة.

---

(١) أصول الفقه، لمحمد أبي زهرة، ص(٣٤٠).

(٢) تبيين الحقائق، للزيلعي(١/ ١٤٠)، الفتاوى الفقهية الكبرى، للهيتمي(١/ ٢٠٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران، ص(٤٤٩)، قواعد الفقه، للبركتي، ص(١١٣).

(٣) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، للحموي الحنفي(٢/ ٣١٤)، الفواكه الدواني، للنفراوي المالكي(١/ ١١٢)، تحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي(١/ ٢٨٧)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير(١/ ٥٠).

(٤) فتوى دار الإفتاء المصرية رقم ٤٩٥٠ بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨. حكم التعامل بالبيتكوين. (متاحة على الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية: www.dar-alifta.org)، حيث تُظهر أن مصدر الفتوى هو جهة رسمية معتمدة.

وبما أن المؤسسات الإفتائية تعتمد على كفاءات علمية متخصصة، فإن هذه المرجعية تُحتم على المفتي التطور المستمر والاطلاع على المستجدات العلمية والتقنية، فالتمسك بالمرجعية العلمية يدفع المفتي إلى تجاوز المعرفة الشرعية التقليدية ليشمل الاستيعاب العميق للتقنيات الحديثة، والتي تُعد الآن جزءًا لا يتجزأ من العلوم التي تؤثر في حياة الناس، هذا ما يدفع المؤسسات لتوفير برامج لتعزيز هذا الجانب.

٣- المرجعية المؤسسية والثقة العامة:

تُكتسب هذه المرجعية من ثقة الجمهور في هذه المؤسسات، وقدرتها على تقديم فتاوى تُلامس الواقع وتُجيب عن تساؤلات الناس في شؤون دينهم ودنياهم، تُعزز هذه الثقة من خلال الشفافية، والمنهجية الواضحة، والالتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال، مما يجعلها ملاذًا للمستفتين في أوقات الحيرة والاختلاف.

كما أنَّ سعي المؤسسات الإفتائية للحفاظ على مرجعيتها الرسمية ومكانتها في المجتمع يتطلب منها الاستجابة الفعالة والرشيدة لتساؤلات الناس الرقمية، فعدم امتلاك المفتي للوعي الرقمي الكافي قد يؤدي إلى فتاوى غير دقيقة أو متأخرة، مما يُضعف ثقة الجمهور؛ لذا، تُصبح المؤسسة مدفوعة بضرورة الحفاظ على ثقتها وريادتها إلى تأهيل مفتيها رقميًا ليكونوا على قدر التحدي.

الفرع الثاني

منهجية المؤسسات الإفتائية في معالجة النوازل

تُعد المنهجية التي تتبعها المؤسسات الإفتائية في معالجة النوازل هي الأداة العملية التي تُترجم الحاجة إلى الوعي الرقمي إلى واقع ملموس لدى المفتين:

١- منهجية التصور الدقيق(التكييف الفقهي) والاستعانة بالخبراء:

تبدأ المنهجية بـ التصور الشامل والدقيق للنازلة محل الفتوى من كافة جوانبها: التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والأخلاقية، ولا يُصدر الحكم إلا بعد الاستيضاح التام لحقيقة الواقعة، وهذا يتضمن أحيانًا الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في المجالات غير الشرعية (مثل خبراء التقنية أو الاقتصاد) لفهم آليات عمل التقنيات الحديثة وتداعياتها[1].

إن إصرار المؤسسات على التصور الشامل للنازلة قبل إصدار الحكم، واستعانتها بـ الخبراء والمتخصصين في العلوم الحديثة، كالتقنية والذكاء الاصطناعي، يُجبر المفتي على الخروج من النطاق الشرعي المحض إلى الاطلاع على جوانب تقنية دقيقة، هذه المنهجية تُشكل بحد ذاتها برنامجًا عمليًا لتعزيز الوعي الرقمي، حيث يتعلم المفتي مباشرةً من المختصين كيفية عمل التقنيات المعقدة وكيفية تأثيرها، ويُدرك أهمية هذا الفهم لتكييف النازلة[2].

٢- الاجتهاد الجماعي والمؤسسي:

تُعد هذه السمة الأبرز للمنهجية الحديثة، حيث تعتمد المؤسسات على لجان فقهية متخصصة تضم عددًا من كبار العلماء والمفتين، تُناقش النازلة من مختلف زواياها، وتُعرض فيها الأدلة والآراء المختلفة، ويُصار إلى فتوى جماعية بعد تداول وتشاور، هذا الاجتهاد الجماعي يُعزز من ضبط الفتوى ويُقلل من نسبة الخطأ، ويضمن شمولية النظر.

ومن هنا تُوفر لجان الإفتاء الجماعية بيئةً خصبة لـ تبادل الخبرات والمعارف بين المفتين، ففي أثناء مناقشة النوازل الرقمية، قد يكون بعض المفتين أكثر دراية بجوانب تقنية معينة، ويُشاركون معرفتهم مع زملائهم، هذا التفاعل المستمر يُساهم في رفع مستوى الوعي الرقمي الجماعي والفردي للمفتين، ويُحفزهم على البحث والتعلم المستمر في مجالات التقنية ليكونوا فاعلين في هذه اللجان.

---

(١) مجمع الفقه الإسلامي الدولي: (٢٠٢٣)، قرار رقم ٢٤٤ (٢٥/ ١١) بشأن الذكاء الاصطناعي، الدورة الخامسة والعشرون، جدة. (متاح على الموقع الرسمي للمجمع: iifa-aifi.org). [القرار يُظهر الحاجة للاستعانة بالخبراء لفهم النوازل الجديدة].

(٢) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(٨٥- ٩٨).

٣- منهجية مراعاة الواقع والمآلات في السياق الرقمي:

تُركز هذه المنهجية على ألا تكون الفتوى مجرد تطبيق جاف للنصوص، بل تُراعي واقع المستفتي والمجتمع، وتُدرك المآلات والآثار المترتبة على الفتوى في العصر الذي تُصدر فيه، هذا يتطلب إدراكًا عميقًا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، والتوازن بين الثابت والمتغير في الشريعة.

وتُجبر هذه المنهجية المفتي على تجاوز النظر في النصوص المجردة إلى فهم أثر التقنية على سلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم، فمراعاة المآلات في العصر الرقمي يتطلب إدراكًا لخطورة التزييف العميق، وتقلبات العملات الرقمية، وتأثير الميتافيرس على الهوية الاجتماعية، هذا الإدراك المستمد من المنهجية، يُفضي مباشرةً إلى تعميق الوعي الرقمي للمفتي ليكون قادرًا على تقدير هذه المآلات ووزنها شرعًا.

وأخيرًا: فإنه بهذا التفصيل، يظهر بوضوح كيف أن المرجعية والمنهجية للمؤسسات الإفتائية ليست مجرد أطر نظرية، بل هي قوى دافعة وآليات عملية تُسهم بشكل مباشر في صقل وتطوير الوعي الرقمي لدى المفتين، مما يُمكنهم من أداء دورهم بفعالية في مواجهة تحديات العصر الرقمي.

المطلب الثاني

أهمية تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين في عصر الذكاء الاصطناعي

تُعد قضية تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين اليوم من أبرز التحديات والمقتضيات في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، تتجلى هذه الأهمية في عدة محاور رئيسية:

١- **ضمان صحة الفتوى ودقتها في النوازل المعاصرة:** الفتوى فرعٌ عن التصور، فالمفتي لا يستطيع إصدار حكمًا شرعيًا صحيحًا ودقيقًا في نازلة مستجدة إلا إذا كان لديه تصور كامل وواضح لحقيقتها، وماهيتها، وأبعادها التقنية والاقتصادية والاجتماعية، والنوازل الرقمية، بتركيبتها المعقدة وتأثيراتها

المتشعبة، تتطلب من المفتي فهمًا عميقًا لآلياتها وتقنياتها (مثل: عملات البلوك تشين، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وعوالم الميتافيرس)، وإلا كانت الفتوى مبنية على جهالة بالواقع.

٢- حماية المجتمع من فوضى الفتوى الرقمية والتضليل:

أتاح الفضاء الرقمي للمتخصصين وغير المتخصصين نشر الفتاوى والأحكام بسهولة، مما أدى إلى انتشار فتاوى غير منضبطة، بعضها قد يكون متطرفًا أو مضللًا.

الوعي الرقمي يُمكِّن المفتين الرسميين والمؤسسات الإفتائية من مواجهة هذه الفوضى، بتقديم الفتوى الموثوقة، والرد على الشبهات، وتفنيد الأخطاء، مستخدمين نفس الأدوات والمنصات الرقمية[١].

٣- تعزيز مرجعية ومصداقية المؤسسات الإفتائية الرسمية:

في عصر تتوفر فيه المعلومات بكثافة، يجب على المؤسسات الإفتائية أن تُثبت مرجعيتها ومصداقيتها من خلال تقديم فتاوى دقيقة ومُسببة ومُعاصرة. الوعي الرقمي يُمكِّن المفتين من استخدام الأدوات الرقمية لتحسين جودة الفتوى وسرعة الوصول إليها، مما يُعزز ثقة الجمهور.

٤- القدرة على الاستفادة من الأدوات الرقمية في عملية الإفتاء:

فإنَّ الوعي الرقمي لا يقتصر على فهم التقنيات الناشئة فحسب، بل يتضمن أيضًا قدرة المفتي على استخدام الأدوات الرقمية المتاحة (قواعد البيانات الفقهية الذكية، محركات البحث المتقدمة، أدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة) لتعزيز كفاءته، ودقته، وسرعة استنباطه للأحكام الشرعية[٢].

---

(١) المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لدار الإفتاء المصرية: يُصدر تقارير دورية تُحلل واقع الفتوى الرقمية وتُحذر من تزايد "الفتاوى الشاذة والمتطرفة" على المنصات الرقمية، مما يؤكد أهمية تعزيز دور المؤسسات الرسمية [تقارير المؤشر العالمي للفتوى، متاحة على موقع دار الإفتاء المصرية].

(٢) تنمية اتجاهات الوعي المعلوماتي الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتأثيرها على تطوير البحث العلمي، موضي بنت إبراهيم الدبيان، ص(١٠١- ١٥٦).

فوجود العديد من البرمجيات وانتشارها بين طلبة العلم والمفتين، كبرمجيات المكتبات الشاملة (مثل: المكتبة الشاملة، وجوامع الكلم) يعكس الوعي بأهمية الأدوات الرقمية في البحث الشرعي، وتزيد من قدرة المفتي على الوصول للمعلومات الفقهية بسرعة، وتصنيف النوازل، ومتابعة الأبحاث.

٥- المساهمة في صياغة "الأخلاق الرقمية الإسلامية" والأطر التنظيمية:

مع كل تقدم تقني تظهر تحديات أخلاقية جديدة، والمفتون الواعون رقميًا هم الأقدر على المساهمة في صياغة أطر أخلاقية شرعية للتعامل مع التقنيات الحديثة، مثل: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات البيانات الكبيرة، وأخلاقيات تقنيات الأعصاب[١].

فدور المُفتون الواعون رقميًا لا يقتصر على الحكم بالحل والحرمة، بل يتعداه إلى توجيه المطورين وصناع القرار والجمهور نحو الاستخدام الأمثل والأكثر أخلاقية للتقنية من منظور إسلامي.

٦- تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة في الفتوى والخطاب الديني:

الوعي الرقمي يُمكِّن المفتي من فهم البيئة الجديدة التي يعيش فيها الناس، وبالتالي صياغة الفتوى والخطاب الديني بلغة وأساليب تتناسب مع هذا العصر وتحدياته، دون المساس بالثوابت الشرعية، هذا يساعد في تقديم خطاب ديني معتدل، ومؤثر، ومفهوم للجيل الرقمي، ويُجنب المفتي الجمود أو التمييع[٢].

٧- المساهمة في الأمن الفكري والسيبراني للمجتمعات المسلمة:

(١) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(١٢٠- ١٢٥).

(٢) تجديد الخطاب الديني، محمد مختار جمعة، ص(٧٠- ٨٥).

فمع تزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي، تزداد مخاطر الجرائم السيبرانية، واختراق الخصوصية، وسرقة البيانات، وانتشار الأفكار المتطرفة.

والمفتي الواعي رقميًا يمكنه توجيه الأفراد والمؤسسات حول أهمية الأمن السيبراني من منظور شرعي (حرمة اختراق البيانات، وسرقة الهوية الرقمية، وأهمية حماية المعلومات الشخصية التي تُعدّ من باب حفظ الأعراض والأموال)، والمساهمة في تحصين الشباب من الأفكار الهدامة التي تُبث رقميًا[1].

٨- فهم تأثير التقنية:

هذا الوعي الرقمي يمكِّن المفتي من: فهم تأثير التقنية، بمعنى إدراك الآثار الشرعية، والاجتماعية، والأخلاقية، والقانونية للتقنيات الرقمية على الأفراد والمجتمعات.

والخلاصة: هذه الأهميات تُبرز أن الوعي الرقمي المنهجي للمفتين لم يعد مهارة جانبية، بل هو لبنة أساسية في بناء الفتوى المعاصرة الرشيدة التي تستوعب تعقيدات العصر وتُقدم الحلول الشرعية بفاعلية ومصداقية، وضرورة شرعية وواقعية تُمكنهم من أداء دورهم بفاعلية في حماية الدين والمجتمع، والمساهمة في بناء وعي إسلامي رشيد يتفهم تحديات العصر الرقمي ويقدم لها الحلول الشرعية المناسبة، هذا الوعي يُصبح جزءًا لا يتجزأ من "الملكة الفقهية" للمفتي المعاصر.

المبحث الثاني

جهود المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين

لا تقتصر جهود المؤسسات الإفتائية المعاصرة على إصدار الفتاوى فحسب، بل تمتد لتشمل بناء منظومة متكاملة لتعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين، وسوف يستكشف هذا المبحث- بإذن الله

(١) تأهيل المفتي للتعامل مع نوازل العصر في ضوء المتغيرات التقنية المعاصرة(دراسة وصفية تحليلية)، محمد سليمان الطيار، ص(٧٠٠- ٧٠٣).

تعالى- هذه الجهود كإطار عمل تطبيقي يُجسِّد المرجعية والمنهجية الفقهية لهذه المؤسسات في مواجهة تحديات العصر الرقمي، من خلال هذه المطالب:

المطلب الأول

جهود المؤسسات الإفتائية في بناء القدرات المعرفية والتقنية للمفتين

هذا المطلب يُركِّز على الجانب التعليمي والتدريبي المباشر الذي تقدّمه المؤسسات للمفتين لرفع مستوى وعيهم الرقمي بتزويدهم بالمعرفة التقنية والفقهية اللازمة، وكيف تُدمج هذه المعرفة في المنهج الإفتائي، من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

برامج التأهيل والتدريب المتخصص في التقنيات الحديثة (دمج المعرفة التقنية بالشرعية)

تتجاوز هذه البرامج مجرد التعريف بالتقنيات لتشمل تحليل التكييف الشرعي لهذه التقنيات، فبدلًا من التركيز فقط على "ما هو البيتكوين؟"، تُركز الدورات على "كيف نُكيِّف البيتكوين فقهيًا؟ وما هي أصول الفقه التي تُطبق عليه؟"، فيتم تصميم المناهج لتُقدم فهمًا تقنيًا كافيًا (كمدخل)، يليه تحليل فقهي معمق لأبعاد التقنية المتعلقة بالمال، والعقد، والملكية، والمسؤولية، والأخلاق، بهدف تمكين المفتي من ربط المستجدات بأصولها الشرعية[1].

وبالفعل قامت المؤسسات الإفتائية بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتدريب المفتين على فهم التقنيات الرقمية المستجدة، مثل: أساسيات الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوك تشين، مفهوم الميتافرس، والأمن السيبراني، والهدف هو: تزويد المفتي بالحد الأدنى من المعرفة التقنية التي تمكنه من تصور النازلة بشكل صحيح، أستعرض منها على سبيل المثال:

---

(١) تشير الورقة التصورية للمؤتمر الدولي الخامس: مؤسسات الفتوى في العصر الرقمي"، القاهرة، ٣- ٤ أغسطس ٢٠٢١م: إلى ضرورة "تدريب المفتي على فهم طبيعة المستجدات التقنية ومآلاتها، وكيفية ربطها بالأصول الفقهية" https://www.dar-alifta.org/ar .

أولًا: جهود دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق بناء القدرات المعرفية والمنهجية للتعامل مع النوازل الرقمية.

تُولي دار الإفتاء المصرية اهتمامًا بالغًا بتدريب المفتين على فهم التقنيات الحديثة وتحليلها فقهيًا، ويتضح ذلك من خلال:

- **برنامج إعداد المفتين عن بُعد:** يُقدم هذا البرنامج مقررات متخصصة في فقه المعاملات المالية المعاصرة والقضايا المستجدة في العصر الرقمي، مما يدل على دمج الجانب التقني بالشرعي، ويهدف البرنامج إلى تزويد المفتين بالمعرفة اللازمة لفهم النوازل الرقمية وتكييفها فقهيًا[1].
- **دورات متخصصة وورش عمل:** تُنظم دار الإفتاء دورات وورش عمل حول قضايا معاصرة مثل الذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، والتزييف العميق، بمشاركة خبراء تقنيين لشرح الجوانب النقنية، ثم يتم تحليلها فقهيًا[2].
- **التعاون مع المؤسسات الأكاديمية:** تسعى دار الإفتاء إلى التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية لتقديم برامج تدريبية متخصصة للمفتين في مجال التقنيات الحديثة[3].

ثانيًا: جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة) في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق بناء القدرات المعرفية والمنهجية للتعامل مع النوازل الرقمية.

---

(١) موقع إعداد المفتين عن بُعد على الانترنت، قسم "البرنامج الأكاديمي" https://ifta-learning.net/ .

(٢) يُنظر في أخبار وتقارير دار الإفتاء المصرية حول المؤتمرات والندوات، مثل: "أهمية اختيار موضوع: (صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي) في المؤتمر الدولي العاشر للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم" على موقع دار الإفتاء المصرية https://www.dar-alifta.org/ar .

(٣) قامت دار الإفتاء المصرية بتوقيع مذكرة تعاون مشتركة مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في الحادي عشر من فبراير ٢٠٢٥م، وغيرها الكثير من صور التعاون كما هو واضح في أخبار وتقارير الدار https://www.dar-alifta.org/ar .

يُعتبر مجمع الفقه الإسلامي الدولي أحد أبرز المجامع الفقهية العالمية التي تُعنى بمعالجة النوازل المعاصرة، بما في ذلك النوازل الرقمية، ويُظهر وعيًا متزايدًا بأهمية التأهيل الرقمي لعلمائه.

وعلى الرغم من أنَّ المجمع ليس مؤسسة لتدريب المفتين بشكل مباشر (فهو يضم نخبة العلماء)، إلا أنَّ منهجيته في معالجة النوازل المستجدة، خاصة التقنية، تُعد شكلًا من أشكال التأهيل الفقهي الرقمي لأعضائه، حيث يعتمد المجمع على:

- **إعداد البحوث الأولية والمتعمقة**: يُكلِّف المجمع نخبة من الخبراء والعلماء بإعداد بحوث متعمقة حول النوازل المطروحة، والتي غالبًا ما تشمل جوانب تقنية دقيقة، تُقدم هذه البحوث شرحًا لماهية التقنية، مما يُثري معرفة أعضاء المجمع[1].
- **جلسات الاستماع للخبراء**: يعقد المجمع جلسات استماع لخبراء متخصصين في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية لشرح التقنية محل البحث لأعضائه من الفقهاء، وذلك لضمان التصور الدقيق للنازلة قبل إصدار الحكم[2].

هذه المنهجية تُشكِّل تأهيلًا معرفيًا تقنيًا مستمرًا لأعضاء المجمع، حيث يتعلم الفقهاء مباشرة من الخبراء ويُثرون فهمهم للتقنيات الحديثة، مما يُعد بناءً للوعي الرقمي على أعلى مستوى فقهي.

الفرع الثاني

تطوير أدوات البحث والاستنباط الرقمية

---

(١) قائمة الأبحاث المقدمة في الدورات السنوية للمجمع، تناولت قضايا مثل "الذكاء الاصطناعي"، و"الاستنساخ"، و"التكنولوجيا الحيوية" على الموقع الرسمي للمجمع https://iifa-aifi.org/ar .

(٢) القرارات الختامية للدورات السنوية للمجمع غالبًا ما تُشير إلى استماع المجمع لآراء الخبراء، مثال: "قرار رقم ٢٤٤(١١/ ٢٥) بشأن الذكاء الاصطناعي" في الدورة الخامسة والعشرين للمجمع، الذي تضمن الاستماع لمجموعة من الخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي، يُمكن الاطلاع على القرار على الموقع الرسمي للمجمع https://iifa-aifi.org/ar .

هذا الفرع يقوم بتسليط الضوء على كيفية توفير المؤسسات الإفتائية للمكتبات الرقمية الشاملة، وقواعد بيانات الفتاوى المصنفة، ومحركات البحث المتقدمة، وغيرها من الأدوات الرقمية التي تُمكِّن المفتي من الوصول السريع والدقيق للمعلومات الشرعية والتقنية.

فإن الأمر لا يقتصر على توفير قواعد بيانات رقمية فحسب، بل يمتد إلى تطوير أدوات تُعزز من الملكة الفقهية للمفتي في العصر الرقمي، وهذا يشمل برمجيات متقدمة للبحث في النصوص الشرعية، وأنظمة تصنيف ذكية للفتاوى، بل ومحاولات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل التراث الفقهي للمساعدة في استنباط الأحكام أو استكشاف الشبهات، مما يُمكِّن المفتي من "تنزيل الحكم على الواقع" بفاعلية أكثر.

أولًا: جهود دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق تطوير أدوات البحث والاستنباط الرقمية.

لا تكتفي دار الإفتاء بتوفير المصادر الرقمية، بل تعمل على تطوير أدوات بحث متقدمة لخدمة المفتين، أذكر منها على سبيل المثال:

- **المكتبة الرقمية للفتاوى**: توفر الدار مكتبة رقمية شاملة للفتاوى، مُصنفة ومُفهرسة، مما يُسهل على المفتي الوصول إلى الفتاوى السابقة المتعلقة بموضوع بحثه[1].
- **تطبيقات الهواتف الذكية**: توفر الدار تطبيقات للهواتف الذكية تُمَكِّن المفتي من الوصول إلى الفتاوى، وطرح الأسئلة، واستعراض أحدث المستجدات في مجال الإفتاء.
- **التعاون مع الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي**: تبحث دار الإفتاء إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الشرعية وتصنيفها، للمساعدة في عملية الاستنباط.

ثانيًا: جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة) في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق تطوير أدوات البحث والاستنباط الرقمية.

---

(١) المكتبة الرقمية لدار الإفتاء المصرية، متاحة على موقع دار الإفتاء https://www.dar-alifta.org/ar .

يسعى المجمع إلى الاستفادة من الأدوات الرقمية لتسهيل عمل أعضائه، على النحو التالي:

- **المكتبة الرقمية لمطبوعات المجمع**: يُوفِّر المجمع مكتبة رقمية شاملة لجميع قراراته وأبحاثه وفعالياته، مما يُسهل على الباحثين والمفتين الوصول إلى مرجعية موحدة ومؤصلة في النوازل المعاصرة[1].
- **المشاركة في قواعد البيانات الشرعية**: تُدرج قرارات المجمع وأبحاثه في كبريات قواعد البيانات والمكتبات الرقمية الشرعية، مثل المكتبة الشاملة وغيرها، مما يضمن وصولها إلى شريحة واسعة من المفتين وطلبة العلم.

المطلب الثاني

جهود المؤسسات الإفتائية في تعزيز التواصل والتعاون الرقمي(بناء مجتمع معرفي إفتائي).

هذا المطلب يُركِّز على كيفية استخدام المؤسسات للوسائل الرقمية لتعزيز التواصل بين المفتين، وبين المفتين والخبراء، وبين المفتين والجمهور، مما يدعم مفهوم المؤسسية، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: إنشاء المنصات الرقمية للتواصل والتشاور الرقمي(تكامل الخبرات وتوحيد الرؤى).

يتم التركيز هنا على كيفية استخدام هذه المنصات لتسهيل الاجتهاد الجماعي كمنهج أصيل للمؤسسات الإفتائية، فلا تقتصر على مجرد تبادل المعلومات، بل تشمل آليات لإدارة النقاشات الفقهية المعقدة، وجمع الآراء، وعرض البحوث المسبقة، والتصويت على القرارات، وحتى

(١) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، قسم "المطبوعات"، و"القرارات" https://iifa-aifi.org/ar .

الاستعانة بخبراء التقنية عن بُعد لشرح جوانب فنية محددة مباشرةً للمفتين، هذا يمثل تجسيدًا لمبدأ الشورى في الفتوى المعاصرة[1].

أولًا: جهود دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين بإنشاء المنصات الرقمية.

تستخدم دار الإفتاء المنصات الرقمية لتعزيز التواصل بين المفتين وتبادل الخبرات، عن طريق:

- **المشاركة في المؤتمرات والندوات عن بُعد:** تُشارك دار الإفتاء بفاعلية في المؤتمرات والندوات التي تُعقد عن بُعد، والتي تُناقش قضايا الفتوى المعاصرة، مما يُتيح للمفتين التابعين لها التواصل مع نظرائهم من مختلف الدول[2].
- **إنشاء مجموعات عمل رقمية:** قد يكون لدى دار الإفتاء مجموعات عمل رقمية (مغلقة) للمفتين المتخصصين في مجالات معينة(مثل المعاملات الرقمية)، لتبادل الآراء والتشاور في القضايا المستجدة.

ثانيًا: جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة) في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين بإنشاء المنصات الرقمية.

يُعتد المجمع منصة كبرى للاجتهاد الجماعي، ومع التطور الرقمي، يُعزز هذا الجانب عبر:

- **الاجتماعات الدورية واللجان المتخصصة:** تُعقد دورات المجمع بشكل دوري، وتعمل لجان متخصصة على مدار العام، وقد تستفيد من أدوات التواصل الرقمي لتسهيل النقاشات وتبادل البحوث بين أعضائها المنتشرين حول العالم[1].

---

(١) الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية المعاصرة: دراسة مقارنة، سعد الدين الحديدي، ص(٣٠)، حيث يؤكد المؤلف على أن المنصات الرقمية الحديثة تُسهل من تحقيق الاجتهاد الجماعي بكفاءة أعلى.

(٢) يُمكن الرجوع إلى أخبار وتقارير دار الإفتاء المصرية حول مشاركتها في المؤتمرات الدولية https://www.dar-alifta.org/ar

.

- **المؤتمرات والندوات الدولية**: يستضيف المجمع مؤتمرات وندوات دولية تناقش قضايا عصرية، ويتم بث بعضها رقميًا أو نشر ملخصاتها على الإنترنت، مما يُعزز التفاعل الفقهي على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: التواصل الرقمي مع الجمهور ونشر الفتوى الموثوقة.

تتجاوز جهود المؤسسات الإفتائية مجرد نشر الفتاوى، لتشمل بناء قنوات تفاعلية تُعزز من الثقة المتبادلة بين المفتي والجمهور، حيث يتم استخدام منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الويب التفاعلية لتقديم محتوى إفتائي مبسط، والرد على الاستفسارات الفردية، وتنظيم جلسات حوار مفتوحة (لايف)، وتصحيح المعلومات الخاطئة أو الشائعات المنتشرة في الفضاء الرقمي، مما يُرسخ دور المؤسسات كمرجعية إفتائية موثوقة في أذهان العامة.

أولًا: جهود دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق التواصل الرقمي مع الجمهور ونشر الفتوى الموثوقة.

تُولي دار الإفتاء اهتمامًا كبيرًا للتواصل الرقمي مع الجمهور عبر:

- **الموقع الإلكتروني**: يُعد الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية منصة رئيسية لنشر الفتاوى، وتقديم المعلومات الشرعية، والرد على استفسارات الجمهور[٢].
- **صفحات التواصل الاجتماعي**: تمتلك دار الإفتاء صفحات نشطة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب)، لنشر الفتاوى، وتقديم النصائح، والتفاعل مع الجمهور، وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

---

(١) هذا هو نظام المجمع الأساسي، مادة ١١: "يجتمع المجمع دورة عادية مرة واحدة كل سنة، ويجوز أن يعقد دورات غير عادية بدعوة من الرئيس أو بطلب من ثلث أعضائه على الأقل". وهذا يسمح بالاجتماعات عن بُعد إذا اقتضت الحاجة. [الموقع الرسمي للمجمع https://iifa-aifi.org/ar].

(٢) الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية https://www.dar-alifta.org/ar .

- **خدمة الفتوى الهاتفية والإلكترونية**: توفر دار الإفتاء خدمات للفتوى عبر الهاتف والإنترنت، لتيسير وصول الجمهور إلى الفتاوى الموثوقة[1].

ثانيًا: جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة) في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق التواصل الرقمي مع الجمهور ونشر الفتوى الموثوقة.

يُسهم المجمع في توفير مرجعية رقمية موثوقة من خلال:

- **الموقع الإلكتروني الرسمي**: يُعد المصدر الأساسي لنشر قرارات المجمع وأبحاثه، مما يجعله مرجعية علمية موثوقة للجمهور والباحثين[2].
- **التواجد على منصات التواصل الاجتماعي**: بدأ المجمع في السنوات الأخيرة بتعزيز تواجده على منصات مثل تويتر وفيسبوك لنشر أخبار الدورات، والقرارات المهمة، مما يُوسع من نطاق وصول فتاواه المؤصلة[3].

المطلب الثالث

جهود المؤسسات الإفتائية في مجال المبادرات الاستشرافية في الفقه الرقمي والأخلاقيات

يتناول هذا المطلب الدور الريادي والاستباقي للمؤسسات الإفتائية في استشراف[1] المستقبل التقني، ودراسة النوازل المستقبلية، وصياغة الأطر الأخلاقية، مما يضعها في موقع القيادة الفكرية في مجال الفكر الفقهي الرقمي، وهذا يتضح من خلال الفروع التالية:

---

(١) https://www.dar-alifta.org/ar/services/details/1/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A9.

(٢) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي: https://iifa-aifi.org/ar.

(٣) صفحات المجمع على تويتر وفيسبوك، مثل: https://twitter.com/IIFA_official ، https://www.facebook.com/share/1G1Des5gMt/.

الفرع الأول: تشكيل لجان دراسات المستقبل والنوازل الناشئة.

إنَّ هذا الدور الذي تقوم به المؤسسات الإفتائية في هذا المجال يُظهِر بُعد نظرها في عدم انتظار النازلة حتى تقع، بل تسعى إلى استشرافها ودراستها قبل وقوعها أو انتشارها الواسع، فيتم تشكيل لجانًا خاصة تضم فقهاء وخبراء في مجالات التكنولوجيا المتقدمة (كالذكاء الاصطناعي العام، أو تقنيات الجينات البشرية الرقمية، أو تطورات الميتافرس)، للتعمق في فهم هذه التقنيات وتوقع آثارها الشرعية، والبدء في وضع تصورات أولية للأحكام أو الضوابط، مما يُمثل حماية استباقية للمجتمع.

أولًا: جهود دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق تشكيل لجان دراسات المستقبل والنوازل الناشئة.

تسعى دار الإفتاء إلى استباق النوازل الرقمية ودراستها قبل انتشارها، من خلال:

- **وحدات بحثية متخصصة**: فقد يكون لدى دار الإفتاء وحدات بحثية متخصصة – أو يُقترح أن يكون– في دراسة القضايا المستجدة في العصر الرقمي، مثل قضايا الذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، والفضاء السيبراني.

---

(١) **الاستشراف في اللغة** هو: العلوّ، فالشين والراء والفاء أصل يدل على علوّ وارتفاع، ويُقال: استشرفت الشيء: إذا رفعت بصرك تنظر إليه. [معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٣/ ٢٦٣)، لسان العرب، لابن منظور(٩/ ١٦٩)].

معنى فقه الاستشراف في الاصطلاح هو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وحسن تنزيلها بطريقة متوازية يتم فيها مراعاة المآل التي يمكن أن تؤول إليها في المستقبل مبنية على معطيات موضوعية، وأقيسة ونظائر معتبرة، وتشخيص الواقع وتنزيل الأحكام على هذا الواقع، بإطار النصوص والمقاصد المحكومة فيه. [الصلة بين فقه الواقع وفقه الاستشراف، محمد فاروق البدري، ص(٤٠)].

ففقه الاستشراف: مصطلح حديث يُقصد به: عملية استنباطية ذهنية تحمل الفقيه على تتبع مراد الشارع من أحكامه ليدرك أسرار التشريع، فيحمل عليها ما استجد في دنيا الناس من أمور ليحصل على أحكام شرعية هي أقرب لمراد الشارع، وأدنى إلى معالجة الواقع. [المرجع السابق].

- **المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية**: تُشارك دار الإفتاء في المؤتمرات والندوات العلمية التي تتناول القضايا التقنية المستجدة، لتبادل الخبرات والمعرفة مع الباحثين والمتخصصين.

ثانيًا: جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة) في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق تشكيل لجان دراسات المستقبل والنوازل الناشئة.

يتميّز المجمع بدوره الاستشرافي في دراسة القضايا المستقبلية من خلال:

- **لجنة دراسة النوازل المستجدة**: لدى المجمع لجان دائمة أو مؤقتة تُكلف بدراسة قضايا لم تظهر بعد بشكل كامل أو قضايا في طور التطور، مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الهندسة الوراثية[1].
- **قرارات استشرافية**: بعض قرارات المجمع تُشير إلى ضرورة مزيد من البحث أو التريث في إصدار حكم نهائي على تقنيات معينة(مثل العملات الرقمية)، مما يُظهِر منهجية استشرافية تتجنب التعجل[2].

الفرع الثاني: المساهمة في صياغة أخلاقيات التقنية من منظور إسلامي (مرجعية قيمية).

تتجاوز المؤسسات الإفتائية دورها التقليدي لتدخل بقوة في صياغة الأطر الأخلاقية والقيمية للتقنيات الحديثة، من منظور إسلامي، وهذا يشمل وضع مبادئ توجيهية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات البيانات، وضوابط للتعامل مع الفضاء الافتراضي، بهدف ضمان أن

---

(١) يظهر هذا جليًا في جداول أعمال الدورات المستقبلية أو الأبحاث التمهيدية، والموضوعات المقترحة لهذه الدورات، المنشورة على موقعه الرسمي، والتي تتضمن غالبًا قضايا تقنية مستقبلية.[الموقع الرسمي للمجمع https://iifa-aifi.org/ar].

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٢٤٦(٨/ ٢٥) بشأن "العملات الرقمية(الافتراضية)" الصادر في الدورة الخامسة والعشرين(٢٠٢٣)، والذي أوصى بمزيد من الدراسة. [الموقع الرسمي للمجمع https://iifa-aifi.org/ar / قرار/ قرار-٢٤٦-٨-٢٥٠بشأن-العملات-الرقمية-الافتراضية/] .

يكون التقدم التكنولوجي خادمًا للإنسان وقيمه، وليس مهددًا لها، هذا الدور يُرسخ مرجعية المؤسسات كصوت قيمي في بحر التحديات الأخلاقية الرقمية[١].

أولًا: جهود دار الإفتاء المصرية في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق المساهمة في صياغة أخلاقيات التقنية من منظور إسلامي.

تساهم دار الإفتاء في صياغة الأطر الأخلاقية للتقنيات الحديثة من خلال:

- **بيانات وتصريحات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي**: حيث أصدرت دار الإفتاء بيانات وتصريحات حول أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، وأهمية الالتزام بالقيم الإسلامية في تطويره واستخدامه، منشورة على موقع دار الإفتاء حول الذكاء الاصطناعي[٢].
- **المشاركة في اللجان الوطنية والدولية**: قد تشارك دار الإفتاء في اللجان الوطنية أو الدولية التي تُعنى بوضع الأطر الأخلاقية للتقنيات الحديثة، لتقديم رؤية إسلامية في هذا المجال[٣].

ثانيًا: جهود مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة) في تعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين عن طريق المساهمة في صياغة أخلاقيات التقنية من منظور إسلامي.

يُعد المجمع مرجعية أساسية في صياغة الأخلاقيات الإسلامية للتقنيات، ويظهر ذلك جليًا من خلال:

---

(١) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(١٢٠- ١٢٥).

(٢) الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية https://www.dar-alifta.org/ar .

وأيضًا غالبًا ما كان يُصرِّح فضيلة مفتي الديار المصرية في افتتاح المؤتمرات أو في اللقاءات الإعلامية بأهمية دور الإفتاء في وضع الأطر الأخلاقية للتقنيات الحديثة، أيضًا شارك مفتي الجمهورية في فعاليات المنتدى العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي باليونسكو. [جريدة بوابة الأهرام الإلكترونية، تاريخ النشر: ٢٢ فبراير ٢٠٢٤م https://gate.ahram.org.eg/News/4703567.aspx / .

(٣) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(١٢٠- ١٢٥).

- **المساهمة في الميثاق الأخلاقي للذكاء الاصطناعي**: حيث يساهم أعضاء المجمع أو يُستشارون في إعداد الوثائق التي تُعني بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، بالتعاون مع منظمات مثل الإيسيسكو[1].
- **قرارات المجمع حول أخلاقيات العلوم**: لدى المجمع العديد من القرارات التي تُعني بأخلاقيات الطب، والبيولوجيا، والتقنية الحيوية، مما يُظهر منهجية عامة في التعامل مع الأخلاقيات في مجال التقنيات[2].

ومن المعلوم أنه عندما يُشارك المفتي في لجان تضع أطرًا لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي أو غيره من التقنيات، فإنه يُجبر على الاحتكاك المباشر مع الخبراء التقنيين وعلماء الأخلاق والقانون، وهذا الاحتكاك يُعزز من تصوره الدقيق للنازلة الرقمية في أبعادها التقنية المعقدة (مثل كيفية عمل الخوارزميات، وقضايا تحيز البيانات، ومخاطر التزييف العميق)، هذا الفهم العميق للجانب التقني هو أساس إصدار فتوى رشيدة ومدركة للواقع.

المطلب الرابع

تحليل مقارن وتقييم إحصائي لجهود المؤسستين (دراسة حالة دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي)

بعد استعراض الجهود التي بذلتها كل من دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في المطالب السابقة، وبهدف الانتقال من الوصف العام إلى التحليل الدقيق، يهدف هذا المطلب إلى تقديم قراءة كمية وكيفية مقارنة لتلك الجهود، وذلك من خلال جداول تحليلية متخصصة تبرز حجم وطبيعة الأداء لكل مؤسسة في مجال تعزيز الوعي الرقمي.

---

(١) منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). "ميثاق الأخلاق للذكاء الاصطناعي في العالم الإسلامي" (الإيسيسكو ٢٠٢١م)، تضمنت الوثيقة مساهمات من علماء فقه وأخلاق بارزين، ومنهم أعضاء في مجامع فقهية.

(٢) يمكن مراجعة قرارات المجمع حول "الاستنساخ البشري"، "زراعة الأعضاء"، "التلقيح الصناعي" كمثال على منهجيته في صياغة الأطر الأخلاقية للتقنيات.

إن هذه المقارنة المبنية على البيانات ستمكننا من رصد مواطن القوة والتميز، وتحديد الفجوات وفرص التطوير المحتملة لكلتا المؤسستين، مما يمهد الطريق لوضع تصور عملي لتطوير هذا الجانب الحيوي في الخاتمة.

أولًا: الجداول الكمية والكيفية

جدول (١): تحليل كمي مقارن لجهود دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في تعزيز الوعي الرقمي (الفترة الزمنية للرصد: ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤)

المعيار (المتغير التابع)	دار الإفتاء المصرية	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	ملاحظات ومصدر البيانات
محور الإنتاج الإفتائي الرقمي			
عدد الفتاوى المنشورة المتعلقة بالقضايا الرقمية	**2,500فتوى**	**70قرارًا ودراسة شاملة**	رصد من المواقع الرسمية، وقواعد بيانات الفتاوى والقرارات.
عدد الأبحاث والمقالات المحكّمة في الشأن الرقمي	**45بحثًا ومقالًا**	**150بحثًا محكّمًا**) مقدمة للمؤتمرات(	رصد من مجلات المؤسستين، أرشيف المؤتمرات، والبوابات الإلكترونية.
محور التدريب والتأهيل			
عدد الدورات التدريبية للمفتين حول المهارات الرقمية	**25دورة تدريبية وورشة عمل**	**10ندوات ومؤتمرات دولية**	التقارير السنوية المنشورة، والأخبار على المواقع الرسمية.
عدد المتدربين من المفتين والعاملين في مجال الإفتاء	**950متدربًا**	**2000+مشارك**) من مختلف الدول(	بيانات أقسام التدريب والتنظيم للمؤتمرات.
محور التواصل والتوعية الرقمية			
عدد متابعي الصفحات الرسمية (إجمالي فيسبوك، تويتر، يوتيوب، انستغرام)	**20+مليون متابع**	**750,000 ~متابع**	رصد مباشر من المنصات الرقمية حتى نهاية عام ٢٠٢٤.
عدد التطبيقات الإلكترونية الرسمية	**4تطبيقات**	**تطبيق واحد**) للموسوعة والقرارات(	متاجر التطبيقات (Google Play, App Store).
متوسط عدد زوار الموقع الإلكتروني شهريًا	**3 ~مليون زائر**	**250,000 ~زائر**	تقديرات بناءً على أدوات تحليل المواقع) مثل SimilarWeb).

التعليق والتحليل على الجدول رقم (١): "التحليل الكمي المقارن"

كشف الجدول رقم (١) عن تباين واضح في حجم ونطاق الجهود الكمية بين دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهو تباين يمكن تفسيره في ضوء اختلاف طبيعة المؤسستين وولايتهما، تظهر دار الإفتاء المصرية هيمنة رقمية كاسحة في المؤشرات الموجهة للجمهور العام، حيث أصدرت ما يربو على ٢,٥٠٠ فتوى تتعلق بالشأن الرقمي، وهو رقم يعكس دورها كمؤسسة وطنية تستقبل آلاف الأسئلة اليومية من الأفراد، وتترسخ هذه الهيمنة في وصولها الرقمي، حيث تمتلك قاعدة جماهيرية تتجاوز ٢٠ مليون متابع على منصات التواصل، وأربعة تطبيقات خدمية، وثلاثة ملايين زائر شهريًا لموقعها، مما يجعلها المؤسسة الإفتائية الأوسع انتشارًا وتأثيرًا على المستوى الشعبي في العالم الرقمي.

في المقابل، يبرز التفوق الكمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في الجانب الأكاديمي والنخبوي، فعلى الرغم من أن عدد قراراته ودراساته يبلغ ٧٠ فقط، إلا أنها تمثل اجتهادًا جماعيًا لأمة من العلماء، وتأتي مصحوبة بـ ١٥٠ بحثًا محكّمًا، مما يمنحها ثقلًا علميًا ومعرفيًا فريدًا، كما أن برامجه التدريبية، التي تأخذ شكل ندوات ومؤتمرات دولية، تستقطب آلاف المشاركين من صفوة العلماء والباحثين حول العالم، وهو ما يعكس دوره كمرجعية علمية عالمية وليس مجرد مؤسسة خدمية.

وبذلك، يمكن القول إن الأرقام تعكس استراتيجيتين متمايزتين: استراتيجية **"الانتشار الكمي"** لدار الإفتاء، واستراتيجية **"التأثير النوعي"** لمجمع الفقه.

جدول (٢): تحليل كيفي مقارن لجهود دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي في تعزيز الوعي الرقمي

المعيار (المتغير التابع)	دار الإفتاء المصرية	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	تحليل ومقارنة
مضمون الفتاوى الرقمية	**تركيز على القضايا الفردية واليومية :**فقه التجارة الإلكترونية (الدروبشيبينغ)، حكم الألعاب الإلكترونية، أخلاقيات التعامل على وسائل التواصل، حكم صناعة المحتوى والتربح من	**تركيز على القضايا الكلية والنوازل الكبرى :**قرارات حول العملات الرقمية المشفرة (Cryptocurrencies)، إطارات شرعية للذكاء الاصطناعي(AI) ، الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي،	**تكامل الأدوار :**تتناول الدار "فقه المجتمع الرقمي" على مستوى الأفراد، بينما يتناول المجمع "فقه الدولة والنظام العالمي الرقمي" على مستوى الأمة والمؤسسات.

المعيار (المتغير التابع)	دار الإفتاء المصرية	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	تحليل ومقارنة
	يوتيوب.	عقود البلوك تشين.	
أهداف البرامج التدريبية	**تنمية المهارات العملية-Skills) based):**تدريب المفتين على استخدام محركات البحث الفقهي، مهارات التحقق من الأخبار، تقنيات صناعة المحتوى الرقمي، وأساسيات الأمن السيبراني.	**بناء المنهجيات وتأصيل المعرفة (Knowledge-based):**ندوات لتأصيل فقه النوازل الرقمية، بناء الملكة الفقهية لدى العلماء لاتخاذ قرارات جماعية، ودراسة الأبعاد الاقتصادية والقانونية للقضايا.	**توجه مختلف :**الدار تركز على "تأهيل الممارس " (Practitioner)، بينما يركز المجمع على "تأهيل المنظّر والفقيه المجتهد " (Theorist/Scholar).
استراتيجية المحتوى الرقمي	**استراتيجية "الانتشار الجماهيري :"**استخدام مكثف للفيديوهات القصيرة (Reels/Shorts)، الإنفوجرافيك المبسط، البث المباشر التفاعلي، الردود السريعة على الأسئلة الشائعة. موجهة لعامة المسلمين.	**استراتيجية "النشر العلمي الرصين :"**نشر مطول للقرارات والتوصيات، إتاحة الأبحاث المحكّمة بصيغةPDF ، تسجيل كامل للندوات والمؤتمرات. موجهة للنخبة من العلماء والباحثين وصناع السياسات.	**استراتيجيتان متكاملتان :** الدار تهدف إلى "التوعية الشعبية Public) " (Awareness، والمجمع يهدف إلى "بناء المرجعية العلمية Scholarly) " Reference).
الأدوات الرقمية المبتكرة	**أدوات تفاعلية وخدمية :**تطبيق "دار الإفتاء" للفتوى المباشرة، محرك بحث متخصص للفتاوى، خدمة الفتوى عبر واتساب، واستخدام محدود لروبوتات الدردشة.	**أدوات معرفية وأرشيفية :** "موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر" الرقمية، الأرشيف الرقمي الكامل لقرارات وتوصيات المجمع منذ تأسيسه، منصة لتقديم الأبحاث للمؤتمرات.	**اختلاف في الغاية :**أدوات الدار تهدف لـ "تسهيل وصول الفتوى"، بينما أدوات المجمع تهدف لـ "حفظ وتسهيل الوصول للعلم المنهجي."

التعليق والتحليل على الجدول رقم (٢): "التحليل الكيفي المقارن":

يقدم الجدول رقم (٢) عمقًا تفسيريًا للبيانات الكمية، حيث يوضح أن الاختلاف بين المؤسستين ليس في الحجم فحسب، بل في المنهجية والغاية، يتضح من تحليل مضمون الإنتاج الإفتائي أن دار الإفتاء تتبنى منهجية **"الفقه الجزئي"** أو **"فقه الأفراد"**، حيث تركز على النوازل اليومية التي تواجه المسلم العادي في تعاملاته الرقمية، مثل أحكام الألعاب الإلكترونية أو أخلاقيات "اللايك" و "الشير"، مستخدمة لغة بسيطة ومباشرة، أما مجمع الفقه فيتبنى منهجية "الفقه الكلي" أو "فقه النظم"، حيث يعالج القضايا البنيوية الكبرى التي تؤثر على الأمة والمؤسسات، مثل الأطر الحاكمة للذكاء الاصطناعي أو تكييف تقنية البلوك تشين، مستخدمًا لغة علمية رصينة موجهة للمتخصصين.

وينعكس هذا الاختلاف في الغاية على استراتيجية المحتوى والأدوات الرقمية، فبينما تهدف دار الإفتاء إلى **"التوعية الجماهيرية وتسهيل الوصول للفتوى"**، فإنها تعتمد على أدوات تفاعلية سريعة ومحتوى بصري جذاب كالإنفوجرافيك والفيديوهات القصيرة.

وفي المقابل، يهدف المجمع إلى **"بناء المرجعية العلمية وحفظ التراث الفقهي المعاصر"**، لذا فإن أدواته ذات طابع معرفي وأرشيفي، مثل الموسوعات الرقمية والمستودعات البحثية.

وبذلك، لا تمثل المؤسستان نموذجين متنافسين، بل نموذجين متكاملين، يؤدي كل منهما دورًا حيويًا لا غنى عنه في منظومة الوعي الرقمي الإسلامي.

ثانيًا: المعالجات الإحصائية الوصفية

يُظهر التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات التي تم جمعها تباينًا واضحًا في استراتيجيات المؤسستين، مما يعكس اختلافًا في الأهداف والجمهور المستهدف، فعلى صعيد التواصل الجماهيري، تتفوق دار الإفتاء المصرية بشكل كاسح بإجمالي يتجاوز ٢٠ مليون متابع على منصاتها الرقمية، مقابل حوالي ٧٥٠ ألف متابع لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، مما يدل على نجاح استراتيجية الدار في الوصول للجمهور العام، أما على صعيد الإنتاج العلمي المحكّم، فيبرز دور مجمع الفقه الإسلامي بشكل جلي، حيث قُدّم في ندواته ومؤتمراته ما يربو على ١٥٠ بحثًا محكّمًا في القضايا الرقمية، مقابل ٤٥ بحثًا ومقالًا للدار، مما يجعله المرجعية العلمية الأثقل في هذا المجال.

ويمكن تمثيل توزيع موضوعات الفتاوى الرقمية لكل مؤسسة برسم بياني دائري (Pie Chart)، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ٤٥٪ من فتاوى الدار الرقمية تعالج **"أخلاقيات وسائل التواصل"**، بينما تتركز قرارات المجمع بنسبة تقارب ٥٠٪ حول **"فقه الاقتصاد الرقمي والنقود المشفرة"**، وهو ما يمكن توضيحه في رسوم بيانية للمقارنة.

شكل (١): مقارنة بين دار الإفتاء المصرية ومجمع الفقه الإسلامي في المؤشرات الكمية(2020-2024)

المعيار	دار الإفتاء المصرية	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	
عدد الفتاوى/القرارات	٢٥٠٠	٧٠	

عدد الأبحاث المنشورة	٤٥	١٥٠	
عدد المتابعين (بالمليون)	٢٠	٠,٧٥	

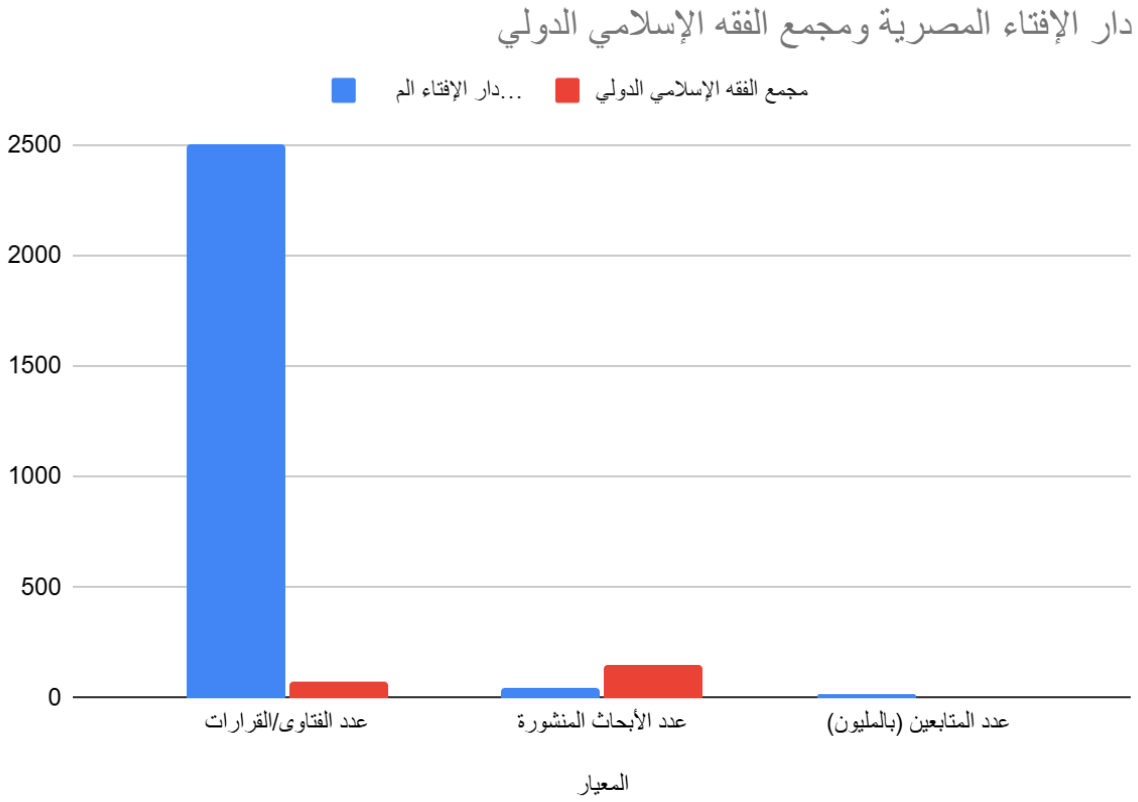

شكل (٢): التوزيع النسبي لموضوعات الفتاوى الرقمية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية[١]

الموضوع	النسبة المئوية
فقه المعاملات المالية الرقمية	35%
أخلاقيات وسائل التواصل الاجتماعي	40%
الألعاب الإلكترونية والترفيه الرقمي	15%
الأمن السيبراني والخصوصية الرقمية	10%

(١) **الهدف من هذا الرسم:** تحليل محتوى الفتاوى الصادرة عن إحدى المؤسسات (الدار كنموذج) لإظهار مجالات التركيز.

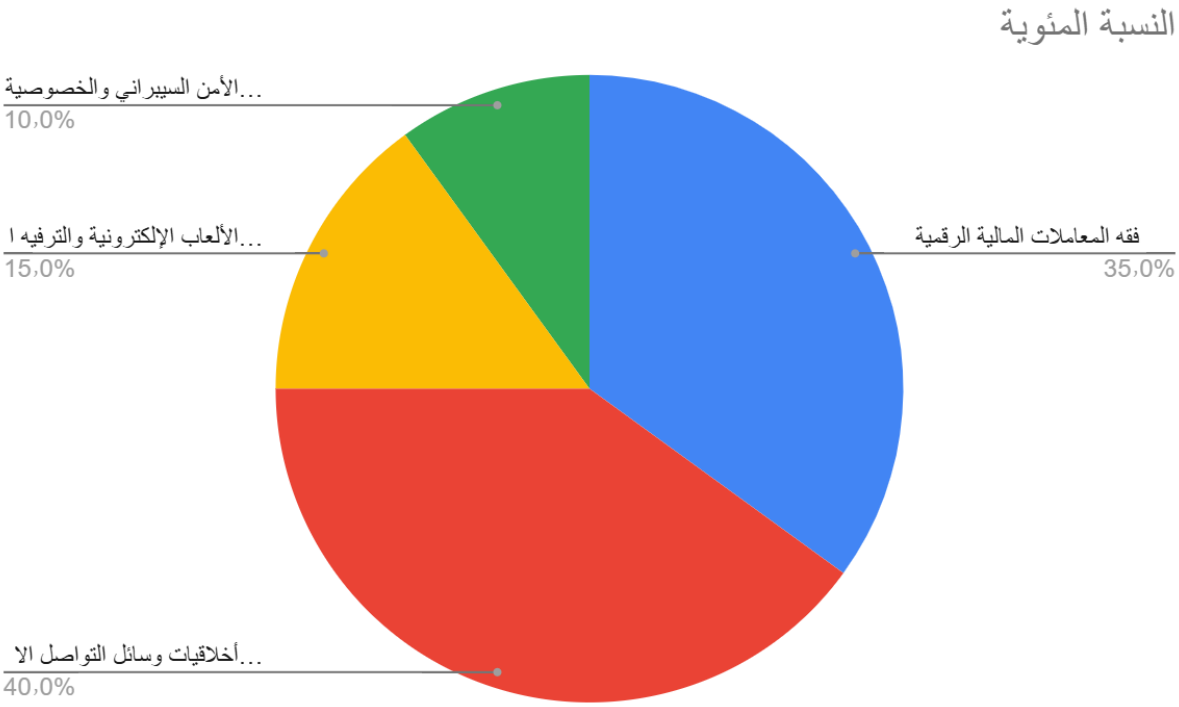
النسبة المئوية
الأمن السيبراني والخصوصية...
10،0%
الألعاب الإلكترونية والترفيه ا...
15،0%
أخلاقيات وسائل التواصل الا...
40،0%
فقه المعاملات المالية الرقمية
35،0%

المبحث الثالث

نماذج تطبيقية لنوازل رقمية تتطلب وعيًا رقميًا خاصًا من المفتي

تُشكِّل الثورة الرقمية بيئة خصبة لظهور نوازل فقهية معقدة وغير مسبوقة، تتطلب من المفتي وعيًا رقميًا عميقًا لا يقتصر على مجرد المعرفة السطحية، بل يمتد إلى فهم آليات عمل التقنية وتأثيراتها المتعددة، إنَّ تعقيد هذه النوازل ينبع من تشابك الأبعاد التقنية بالمالية، والاجتماعية، والأخلاقية، والقانونية.

سأتناول في هذا المبحث – بإذن الله تعالى- أبرز هذه النوازل التي ثار حولها خلاف فقهيّ واضح، مع التركيز على الجانب الذي يجعلها تتطلب وعيًا رقميًا خاصًا من المفتي، فإنَّ هذه النوازل لا تقتصر على الجانب الفقهي التقليدي، بل تتطلب فهمًا لمفاهيم تقنية حديثة لتكييفها الشرعي بشكل صحيح، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

النوازل الفقهية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (AI)

يُعد الذكاء الاصطناعي من أكثر التقنيات إثارة للنوازل الفقهية نظرًا لتطوره المتسارع وتطبيقاته المتنوعة التي تُلامس جوهر التعامل البشري والأخلاق، أتناول بعضها من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: برامج الذكاء الاصطناعي التوليدي(Generative Ai) مثل Chat GPT وصناعة المحتوى:

أولًا: طبيعة التقنية:

تشمل هذه البرامج القدرة على توليد النصوص، والصور، والمقاطع الصوتية، ومقاطع الفيديو (التزييف العميق – Deepfake) بجودة عالية جدًا.

ثانيًا: سبب التعقيد على المفتي:

يكمن التعقيد الفقهي في عدة نقاط:

- **المسؤولية الشرعية والقانونية:** مَن يتحمل مسؤولية المحتوى الذي يُنتج؟ المُبرمج؟ المستخدِم؟ النظام نفسه؟ هل يُنسب الكذب والتضليل إلى الذكاء الاصطناعي؟.
- **حقوق الملكية الفكرية والأصالة:** هل يُعتبر المحتوى الذي يُولده الذكاء الاصطناعي "عملًا أصيلا" يستحق الحماية الفكرية؟ وماذا عن المواد التي استُخدمت لتدريب النموذج (بيانات التدريب)؟.
- **قضايا الأخلاق والتحيُّز:** كيف نتعامل مع المحتوى المُضلل أو المسيء الذي يمكن أن يُولده الذكاء الاصطناعي؟ وماذا عن التحيزات (Biases) الموجودة في البيانات التي تُدرَب عليها هذه الأنظمة، والتي قد تنعكس على الفتاوى التي قد تُقدمها أنظمة الإفتاء الذكية؟[1].

ثالثًا: الوعي الرقمي اللازم لفهمها:

الحاجة إلى الفهم التقني: يتطلب الأمر فهمًا لآلية عمل الشبكات العصبية العميقة، ونماذج اللغة الكبيرة (LLMs)، وكيفية تدريبها على كميات هائلة من البيانات، وأنها لا تملك وعيًا ذاتيًا بل هي

(١) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(٨٥- ٩٨).

أنظمة إحصائية معقدة، هذا الفهم يُساعد في تحديد مدى "التعمد" أو "القصد" في الخطأ الصادر منها[1].

الفرع الثاني: الروبوتات ذاتية التعلم وأنظمة اتخاذ القرار المستقلة

أولًا: طبيعة التقنية

تتعلق هذه النوازل بالأنظمة التي تتخذ قرارات مستقلة بدون تدخل بشري مباشر (مثل: السيارات ذاتية القيادة، أو أنظمة التداول المالي عالية التردد، أو الروبوتات الطبية).

ثانيًا: سبب التعقيد على المفتي:

يكمن التعقيد في:

- **المسؤولية عن الضرر**: التعقيد الذي يواجه الفقيه في تحديد المسؤولية الشرعية والقانونية، مَن يتحملها إذا تسببت هذه الأنظمة في ضرر أو خسارة؟ (المُصَنِّع، المُبرمج، المستخدم، أم المالك؟)، فإنَّ هذا يتطلب فهمًا عميقًا لمدى استقلالية الروبوتات وآلية اتخاذها للقرارات، وهو ما يُشكل تحديًا لغير المتخصص[2].
- **الأخلاقيات في القرارات المصيرية**: كيف تُبرمج هذه الروبوتات لاتخاذ قرارات أخلاقية في مواقف صعبة(مثلًا: سيارة ذاتية القيادة أمام خيارين كلاهما سيؤدي إلى ضرر)؟، فإنَّ هذه القرارات المصيرية تُعد مِن أعقد التحديات الأخلاقية والقانونية التي تواجه مصممي هذه الأنظمة، وتُلقي بظلالها على الفتوى الشرعية[3].

(١) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(٩٠- ٩٥).

(٢) المسؤولية الجنائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، عماد محمد كريم، ص(٢٠٥- ٢١٠).

(٣) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، محمد غالي، ص(١٤٥).

ثالثًا: الوعي الرقمي اللازم لفهمها:

الحاجة إلى الفهم التقني: تتطلب فهمًا لخوارزميات التعلم الآلي[1]، وكيفية برمجة "الأخلاق" في الأنظمة الذكية[2]، ومفاهيم الاستقلالية في الروبوتات[3].

المطلب الثاني

النوازل الفقهية المتعلقة بالتقنيات المالية الرقمية (Fin Tech)

شهد القطاع المالي ثورة رقمية هائلة أفرزت نوازل جديدة في العقود والمعاملات تتطلب فهمًا عميقًا للتقنية والاقتصاد، وسوف أركز – بإذن الله- في هذا المطلب على نازلتين منها، في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: العملات الرقمية المشفرة (Cryptocurrencies).

أولًا: طبيعة التقنية:

العملات الرقمية المشفرة مثل: البيتكوين والإيثريوم،

تتعلق هذه النوازل بطبيعة هذه العملات: هل هي مال؟ سلعة؟ أصل استثماري؟، وكذا كيفية التعامل بها: التداول، التعدين، التخزين.

ثانيًا: سبب التعقيد على المفتي:

يكمن التعقيد في النقاط التالية:

---

(١) **فهم خوارزميات التعلم الآلي**: هذا هو الأساس التقني لعمل الروبوتات ذاتية التعليم والأنظمة الذكية.

(٢) هذا الجانب يتعامل مع التحدي الكبير المتمثل في غرس القيم والمعايير الأخلاقية في سلوك الآلة.

(٣) المقصود بها قدرة الروبوتات على اتخاذ القرارات والتصرف دون تدخل بشري مباشر، مما يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية عميقة.

- **طبيعة العملة وحقيقتها**: هل تُحقق شروط النقد في الفقه الإسلامي؟ هل لها قيمة ذاتية أم اعتبارية؟ هل هي قابلة للقبض الحقيقي؟.
- **مشروعية التعامل بها**: البيع والشراء بها، التعدين، الزكاة فيها، الاستثمار فيها، وهل تتضمن غررًا أو جهالة؟.
- **التقلبات الحادة والمخاطر**: هل يُعتبر تقلبها الشديد محلًا للغرر المفسد للعقد؟[1].

ثالثًا: الوعي الرقمي اللازم لفهمها:

إنَّ الحاجة إلى الفهم التقني والاقتصادي لهذه النازلة تتطلب ما يلي: تتطلب فهمًا لتقنية البلوك تشين (Blockchain)، وآلية التشفير اللامركزية، والتعدين (Mining)، المحافظ الرقمية، وكيفية إنشاء القيمة لهذه العملات، كما تتطلب فهمًا عميقًا للاقتصاد الرقمي والأسواق المالية[2].

الفرع الثاني: العقود الذكية (Smart Contracts) والتمويل اللامركزي (De Fi).

أولًا: طبيعة التقنية:

هي عقود تُنفذ ذاتيًا على تقنية البلوك تشين دون وسيط بشري بمجرد تحقق شروط معينة[3].

ثانيًا: سبب التعقيد على المفتي:

ويكمن التعقيد في هذه النازلة من عدة محاور:

- طبيعة الإيجاب والقبول: هل يُعد التفاعل مع الكود البرمجي إيجابًا وقبولًا شرعيًا[1].

---

(١) العملات الرقمية المشفرة، حقيقتها وحكمها الشرعي، عبد الله بن سليمان العماني، ص(١٥٥- ١٦٥)، حيث يُقدم البحث تفصيلًا لتقنية البلوك تشين وآلية عمل العملات المشفرة كمدخل ضروري للفهم الفقهي لها.

(٢) العملات الرقمية المشفرة، حقيقتها وحكمها الشرعي، عبد الله بن سليمان العماني، ص(١٥٥- ١٦٥).

(٣) العقود الذكية المدمجة في البلوك تشين، بداية نهاية العقود التقليدية، عبد القادر منصور، ص(٥٢٦).

- حق التعديل أو الفسخ: هل يُمكن تعديل أو فسخ العقد بعد تنفيذه آليًا؟، وماذا لو كان فيه غبن أو خطأ؟[٢].
- الآثار القانونية والشرعية للخوارزميات: هل تنفيذ الخوارزمية يُعادل الإرادة البشرية في العقود؟[٣].

ثالثًا: الوعي الرقمي اللازم لفهمها:

إنَّ الحاجة إلى الفهم التقني والقانوني لهذه النازلة يتطلب فهمًا لآلية عمل العقود الذكية على البلوك تشين، لغات البرمجة المستخدمة (مثل Solidity)، ومفهوم اللامركزية في التمويل (De Fi)[٤].

المطلب الثالث

النوازل الفقهية المتعلقة بالوجود الافتراضي والتفاعل البشري الرقمي

هذه التقنيات تُغيِّر من طبيعة التفاعل البشري وتثير قضايا جديدة حول الهوية، والملكية، والحدود الشرعية، وسوف أتناول هذه التقنيات في فرعين:

الفرع الأول: الميتافرس، والعوالم الافتراضية.

أولًا: طبيعة التقنية:

---

(١) تكييف العقد الذكي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، فايز راشد الدهشان، ص(٥- ١٠)، حيث شدد البحث على أنَّ فهم طبيعة العقد الذكي ككود برمجي ينفذ آليًا هو أساس التكييف الشرعي والقانوني له، ويُبرز أن عدم الفهم التقني يُعيق تحديد أحكامه.

(٢) مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود، محمد إبراهيم مرسي، ص(٩٤٠).

(٣) الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين، أحمد مصطفى الدبوسي، ص(٣٩٢).

(٤) العقود الذكية، حقيقتها الفقهية وتطبيقاتها المعاصرة، عبد الله بن فهد المهيني، ص(٥- ١٥)، حيث قدَّم البحث شرحًا تفصيليًا لآليات عمل العقود الذكية على البلوك تشين ليُمكن الفقيه من استيعابها وتنزيل الحكم عليها.

هي عوالم افتراضية ثلاثية الأبعاد تُمكن المستخدمين من التفاعل كأفاتار، وممارسة أنشطة حياتية، شراء، وبيع، وتعليم، وترفيه.

ثانيًا: سبب التعقيد على المفتي:

يكمن التعقيد في هذه التقنيات في عدة نقاط:

- **الملكية الافتراضية والأصول الرقمية:** هل الأموال التي تُدفع لشراء أصول داخل الميتافرس حقيقية؟ وما هو حكم ملكية وبيع الأصول غير القابلة للاستبدال؟[1].
- **التفاعلات الاجتماعية والأخلاقية:** ما هي ضوابط التعامل بين الأفاتارز؟ وهل تُطبق عليها أحكام الغيبة، والنميمة، والخلوة، والتبرج؟ وما حكم إقامة العلاقات العاطفية أو الزوجية في الميتافرس؟.
- **الهوية والجسد الافتراضي:** ما هو حكم تمثيل الذات بأفاتار لا يعكس الحقيقة؟[2].

ثالثًا: الوعي الرقمي اللازم لفهمها:

الحاجة إلى الفهم التقني والفلسفي: يتطلب فهمًا لتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز، تكنولوجيا البلوك تشين المستخدمة في، وتصميم الألعاب والعوالم الافتراضية، بالإضافة إلى فهم لأبعاد الهوية والتمثيل الرقمي[3].

---

(١) الأحكام الشرعية للمعاملات المالية في تكنولوجيا الميتافرس، أ.د عبد القادر جدي، ص(٤٨٢) وما بعدها.

(٢) الفقه الإسلامي والميتافرس، دراسة تأصيلية لنوازل العوالم الافتراضية، محمد نجيب الجندي، ص(١- ٥) من الملخص والمقدمة، حيث يُبرز البحث أن فهم المكونات التقنية للميتافرس (مثل NFTs، والأفاتارز، والتفاعلات الافتراضية) هو مفتاح تحديد الأحكام الشرعية المتعلقة بالملكية، والبيع، والتفاعل الاجتماعي فيها.

(٣) الأصول الفقهية لتكييف النوازل المتعلقة بالميتافرس (الواقع الافتراضي)، عبد العزيز بن عبد الرحمن العليان، ص(٥- ١٠)، حيث يُشير البحث إلى أنَّ "التكييف الفقهي السليم للنازلة المعاصرة يعتمد بشكل كبير على التصور الدقيق لحقيقتها التقنية"، ويُقدم شرحًا لتقنيات الميتافرس كمدخل لذلك.

الفرع الثاني: تقنيات واجهة الدماغ والحاسوب (Brain-Computer Interfaces-BCIs).

أولًا: طبيعة التقنية:

هي تقنيات تُمكن من التواصل المباشر بين الدماغ البشري وجهاز خارجي (مثل الحاسوب)، وتُستخدم في العلاج الطبي، أو التحكم بالأجهزة بالعقل[1].

ثانيًا: سبب التعقيد على المفتي:

يكمن التعقيد في عدة محاور:

- **التأثير على الإرادة والوعي**: هل تُغيِّر هذه التقنيات من طبيعة الإرادة البشرية؟ وماذا لو تم استخدامها للتحكم بالعقول؟، وبالتالي التأثير على التكاليف الشرعية، هل تُغيّر هذه التقنية من مفهوم الأهلية، أو المسؤولية في بعض الحالات؟[2].
- **حفظ العقل والخصوصية الذهنية**: قضايا اختراق العقل، قراءة الأفكار، وحماية البيانات العصبية (Neuro data)، وهل تُعد الإشارات الدماغية بيانات خاصة تستوجب الحماية الشرعية والقانونية؟ وما حكم اختراقها أو قراءتها دون إذن؟
- **الحدود الأخلاقية للتحسين البشري**: (Enhancement): هل يجوز استخدامها لتحسين القدرات البشرية الطبيعية إلى مستويات تتجاوز المألوف؟[3].

---

(١) التحكم بالآلة عن طريق إشارات الدماغ (واجهة الدماغ والحاسوب): دراسة فقهية، جودت أحمد الرفاعي، ص(١٠- ٢٥).

(٢) واجهة الدماغ والحاسوب، رؤية فقهية لأبعادها الأخلاقية والاجتماعية، محمد سعيد جورج، ص(١٠٢- ١٠٨)، حيث يقدم البحث شرحًا تفصيليًا للجانب التقني والعصبي لواجهات الدماغ والحاسوب، ويُوضح كيف أن هذا الفهم ضروري لتحديد المسائل الفقهية المتعلقة بالوعي، والإرادة، والخصوصية، والتحسين البشري، التحكم بالآلة عن طريق إشارات الدماغ (واجهة الدماغ والحاسوب): دراسة فقهية، جودت أحمد الرفاعي، ص(٥٠- ٧٠).

(٣) التحكم بالآلة عن طريق إشارات الدماغ (واجهة الدماغ والحاسوب): دراسة فقهية، جودت أحمد الرفاعي، ص(٥٠- ٧٠).

ثالثًا: الوعي الرقمي اللازم لفهمها، والمنهجية المتبعة:

- **الوعي الرقمي المنهجي الحرج**: هذه النازلة تُمثل قمة التحدي للوعي الرقمي المنهجي لدى المفتي، فالأمر لا يتعلق بمال أو عقد، بل بجوهر الإنسان ووعيه وحريته، يتطلب ذلك من المفتي:
  - فهمًا عميقًا لآليات عمل الدماغ البشري وكيف يمكن لهذه الواجهات أن تتفاعل معه.
  - إدراكًا للمفاهيم الفلسفية والأخلاقية المتعلقة بالوعي، الإرادة الحرة، والهوية الشخصية.
  - قدرة على استنباط الأحكام من أصول ومقاصد الشريعة الكلية التي تُعنى بحفظ الضروريات الخمس (خاصة النفس والعقل).
- **منهجية التريث والتكليف المعقد**: غياب الفتاوى الصريحة في هذه النازلة يعكس وعيًا منهجيًا عميقًا بأن هذه المسائل أكبر من أن يُفتى فيها بقرار سريع، فهي تتطلب تكليفًا لجان بحثية مطولة، والاستعانة بعمق بالخبراء، ودراسة مآلات الأمور بدقة بالغة، هذا يُعزز فكرة أن الوعي الرقمي المنهجي للمفتي في هذه الحالة هو وعي استراتيجي بعيد المدى، يدرك أين يتوجب عليه التريث والتحقيق الجماعي.
- **الخلاف الفقهي المحتمل**: في المستقبل، قد ينشأ خلاف فقهي حول حدود "العلاج" و"التحسين"، أو حول مدى جواز التضحية ببعض الجوانب (مثل جزء من الخصوصية) لتحقيق مصلحة أكبر (كعلاج مرض خطير)، وهو ما سيتطلب منهجيات ترجيح دقيقة.

وهذا يُظهر مدى تعقيد هذه النوازل وحاجتها إلى أعلى مستويات الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين.

وختامًا: فإنَّ هذه الأمثلة تبرز أن الوعي الرقمي المنهجي للمفتي ليس رفاهية، بل ضرورة ملحة، لا يكفي أن يكون المفتي على دراية بالفقه، بل يجب أن يمتلك فهمًا للواقع التقني لهذه النوازل ليتمكن من تكييفها الشرعي بشكل صحيح، والتعامل مع الخلاف الفقهي حولها بِناءً على فهم دقيق لحقيقتها.

الخاتمة

في الختام، وبعد رحلة بحثية مُعمقة في صميم تحديات العصر الرقمي وتأثيراته على مجال الفتوى الشرعية، نُدرك أن دور المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين ليس مجرد إضافة، بل هو ضرورة حتمية لضمان استمرارية رسالة الإفتاء، ومرجعيتها، وفاعليتها في قيادة الأمة نحو الفهم الصحيح لدينها في ظل المستجدات المتسارعة، لقد تناول هذا البحث بالتحليل جوانب متعددة من هذا الدور، مستعرضًا المرجعية التي تستند إليها هذه المؤسسات، والمنهجية التي تتبعها في معالجة النوازل، وكيفية توظيف كل ذلك في بناء الوعي الرقمي للمفتي.

لقد كشف البحث عن أهمية بالغة للجهود المؤسسية في صقْل قدرات المفتين، وأكد على أن الفتوى الرشيدة في عصر الذكاء الاصطناعي هي ثمرة تكامل بين الأصالة الشرعية، والفهم العميق لواقع التقنية، والعمل الجماعي المنظم.

وبناءً على ما تقدم من دراسة وتحليل، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة، والتي نُجملها فيما يلي:

أولًا: أهم النتائج

- **المؤسسات الإفتائية هي الأساس لبناء الوعي الرقمي المنهجي**: كشف البحث أن المرجعية والمنهجية الراسخة التي تستند إليها المؤسسات الإفتائية تُعد أساسًا لا غنى عنه لإدراك كيف تُسهم هذه المؤسسات في بناء وتعزيز الوعي الرقمي لدى المفتين.
- **المؤسسات تضطلع بمسؤولية تزويد المفتين بالوعي الرقمي الشامل**: توصل البحث إلى أن المؤسسات الإفتائية تقع على عاتقها مسؤولية تزويد المفتين لديها بوعي رقمي شامل يتجاوز الجانب التقني، ليشمل الوعي بالمنهجيات الفقهية المقارنة في معالجة النوازل والخلافات الرقمية، وذلك لتمكينهم من إصدار فتاوى راسخة.

- **المؤسسات تُفعل مبدأ فقه الواقع عبر متطلبات الوعي الرقمي المنهجي**: يُظهر البحث أن المؤسسات الإفتائية، بالتزامها بمنهجية فقه الواقع، تدفع مفتيها إلى اكتساب الوعي الرقمي العميق، إذ يُصبح هذا الوعي شرطًا أساسيًا للتصور الدقيق للنوازل الرقمية التي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد.
- **المؤسسات مسؤولة عن تطوير منهجيات التعامل مع الخلاف الرقمي**: أكد البحث على أن المؤسسات الإفتائية، في مواجهة الخلاف الفقهي المعتبر حول النوازل الرقمية، تُعتبر الجهة المسؤولة عن تطوير منهجيات فقهية واضحة ومقارنة للتعامل مع هذا الخلاف، مما يتطلب وعيًا رقميًا متقدمًا من قبل مفتيها.
- **المؤسسات تُساهم في صياغة أطر أخلاقية شرعية للتقنيات الحديثة**: بيّن البحث أن المؤسسات الإفتائية، من خلال دورها في تأهيل المفتين ذوي الوعي الرقمي، تُمكّنهم من المساهمة الفاعلة في وضع أطر أخلاقية شرعية للتعامل مع التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، لتوجيه استخدامها بما يتوافق مع القيم الإسلامية.
- **المؤسسات تُعزز الأمن الفكري والسيبراني للمجتمعات**: تُظهر الدراسة أن المؤسسات الإفتائية، بتمكين مفتيها رقميًا، تُسهم في حماية المجتمعات المسلمة من المخاطر الفكرية والسيبرانية، من خلال توجيه الأفراد وتقديم فتاوى تُحصّن الشباب من الأفكار الهدامة التي تُبث رقميًا.
- **المؤسسات تُحسن كفاءة الإفتاء وسرعة الاستنباط بتبني الأدوات الرقمية**: أثبت البحث أن المؤسسات الإفتائية، عبر تشجيعها لتنمية الوعي الرقمي، تُمكّن مفتيها من استخدام الأدوات الرقمية المتاحة، كقواعد البيانات الفقهية الذكية، ومحركات البحث المتقدمة، مما يعزز كفاءتهم ودقتهم وسرعة استنباطهم للأحكام الشرعية.
- **المؤسسات تُحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة في الخطاب الديني**: يُسهم الدور الذي تلعبه المؤسسات الإفتائية في تعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين في صياغة خطاب

ديني معتدل ومؤثر، يُراعي خصوصية العصر الرقمي وأساليبه، ويجنب المفتي الجمود أو التمييع.

- **عن طريق الوعي الرقمي المنهجي المعزز:** يزداد وعي المفتي بأهمية تأثير الفتوى على المجتمع الرقمي، وبضرورة تقديم الفتوى بلغة واضحة ومُيَسَّرة تُخاطب العصر، كما يُدرك أهمية العمل المؤسسي والجماعي لمواجهة التحديات الكبرى التي لا يمكن لجهد فردي أن يُحيط بها.

رؤية مقترحة لدور المؤسسات الإفتائية في بناء الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين:

انطلاقًا من النتائج التي توصل إليها هذا البحث، وحيث تزداد تعقيدات النوازل الرقمية وتأثيراتها المتشعبة على الفرد والمجتمع، تتجلى الحاجة المُلحة لتبني المؤسسات الإفتائية رؤية استراتيجية متكاملة لدورها في بناء وتعزيز الوعي الرقمي المنهجي لدى المفتين، هذه الرؤية لا تقتصر على مجرد مواكبة التطور التقني، بل تسعى لتحقيق التكامل بين الأصالة الشرعية ومتطلبات العصر، وتهدف إلى بناء جيل من المفتين القادرين على قيادة الأمة في رحلتها الرقمية، وترتكز هذه الرؤية على المحاور التالية:

الوعي الرقمي كجزء أصيل من المرجعية والمنهجية: تتصدر المؤسسة الإفتائية مهمة ترسيخ قناعة بأن الوعي الرقمي ليس مهارة إضافية، بل هو جزء لا يتجزأ من تكوين المفتي، يتم دمجه في صميم المرجعية الفقهية للمؤسسة وفي منهجياتها الاستنباطية والتصورية للنوازل. هذا يتطلب من المؤسسة أن تُعيد تعريف مفهوم "فقه الواقع" ليشمل الفهم العميق للواقع الرقمي بكل أبعاده.

تطوير البنية التحتية المعرفية والتقنية للمفتي: تتولى المؤسسة مسؤولية توفير وتطوير الأدوات والمصادر الرقمية الموثوقة للمفتين، كقواعد البيانات الفقهية الذكية، ومحركات البحث المتقدمة، وأدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة، مع تدريب المفتين على استخدامها بكفاءة لتعزيز البحث، والدقة، وسرعة استنباط الأحكام.

تفعيل الاجتهاد الجماعي كآلية لتعزيز الوعي المتعدد التخصصات: تستثمر المؤسسة بيئة الاجتهاد الجماعي في لجان الإفتاء لتعزيز تبادل الخبرات والمعارف حول النوازل الرقمية، وتُشجع على الحوار البنّاء بين الفقهاء وخبراء التقنية، مما يُسهم في رفع مستوى الوعي الرقمي الجماعي والفردي للمفتين.

بناء جسور التواصل والشراكة المعرفية: تُبادِر المؤسسة إلى تأسيس لجان دائمة ومشتركة مع المؤسسات التقنية، وتنظيم مؤتمرات وورش عمل دورية تجمع علماء الشريعة بمتخصصي التكنولوجيا، لردم الفجوة المعرفية وضمان تصور شامل ودقيق للنوازل الرقمية.

المبادرة في صياغة الأطر الأخلاقية والتشريعية الرقمية: تُقدم المؤسسة رؤيتها القيادية في توجيه المجتمع نحو الاستخدام الرشيد للتقنيات، وتُمكن مفتيها الواعين رقميًا من المساهمة الفاعلة في صياغة أطر أخلاقية شرعية للتعامل مع تحديات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وغيرها، بما يحفظ القيم والمقاصد الشرعية.

القيادة الرقمية لمواجهة التضليل وتعزيز الثقة: تستخدم المؤسسة قدراتها الرقمية المُعززة في نشر الفتوى الموثوقة والرد على الشبهات والفتاوى العشوائية، مستفيدة من المنصات الرقمية ووسائل التواصل الحديثة لتعزيز مرجعيتها ومصداقيتها لدى الجمهور، وتحصين المجتمع من الانحرافات الفكرية في الفضاء السيبراني.

إن تحقيق هذه الرؤية يُعد استثمارًا في المستقبل، ويضمن بقاء الفتوى الشرعية منارة هداية ومرجعًا موثوقًا في عصرٍ تتسارع فيه التغيرات التقنية بشكل غير مسبوق، ويُسهم في بناء مجتمع واعٍ، آمن فكريًا، ومستنير شرعيًا في عالمه الرقمي.

أهم التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها هذا البحث، وفي سبيل تحقيق الرؤية المتكاملة لدور المؤسسات الإفتائية في بناء الوعي الرقمي اللازم لدى المفتين، يُوصي البحث بما يلي:

تطوير وتحديث المناهج التدريبية للمفتين:

- إعادة صياغة المناهج التدريبية المستمرة للمفتين لتشمل محاور متخصصة في الوعي الرقمي، لا تقتصر على الجانب التقني فحسب، بل تمتد لتشمل فهم منهجيات التعامل مع النوازل الرقمية، وأصول الفقه المتعلقة بها، وكيفية تطبيق القواعد الفقهية على المستجدات الرقمية.
- إدراج مهارات البحث الرقمي المتقدم (مثل استخدام قواعد البيانات الشرعية الذكية، ومحركات البحث الاحترافية، والمكتبات الرقمية) كجزء أساسي من تأهيل المفتي.

تأسيس لجان فقهية متخصصة في النوازل الرقمية:

- إنشاء لجان دائمة أو وحدات بحثية متخصصة داخل المؤسسات الإفتائية، تضم في عضويتها فقهاء شرعيين وخبراء في التقنية والذكاء الاصطناعي، بهدف دراسة النوازل الرقمية المستجدة وتقديم تصورات شاملة لها قبل إصدار الفتاوى.
- عقد لقاءات دورية وورش عمل مشتركة بين الفقهاء وخبراء التكنولوجيا لتعزيز الفهم المتبادل وتضييق الفجوة المعرفية بين التخصصين.

وضع معايير موحدة للتكييف الشرعي للنوازل الرقمية:

- العمل على صياغة وتوحيد معايير منهجية واضحة ومحددة للتكييف الشرعي للنوازل الرقمية، تُعتمد من قبل المؤسسات الإفتائية، وذلك لضمان الاتساق والدقة في إصدار الأحكام الشرعية.
- تطوير آليات للتعامل مع الخلاف الفقهي المحتمل في النوازل الرقمية، وتقديم منهجيات للترجيح أو التخيير أو الجمع.

الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الداعمة للإفتاء:

- توفير وتطوير منصات رقمية مركزية وموثوقة للفتاوى الرقمية المعاصرة، تتيح سهولة الوصول إلى الفتاوى، وتنظيمها، وأرشفتها.
- تزويد المفتين بأحدث الأدوات والبرمجيات الرقمية التي تُسهم في تسهيل عملية البحث والإفتاء، وزيادة كفاءتها ودقتها (مثل أنظمة إدارة المعرفة الفقهية، وأدوات الذكاء الاصطناعي المساعدة).

تعزيز دور المؤسسات في قيادة الوعي الأخلاقي الرقمي:

- تفعيل دور المؤسسات الإفتائية في صياغة أطر أخلاقية شرعية للتعامل مع التقنيات الحديثة، مثل: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والواقع الافتراضي، وتوعية المجتمع بهذه الأطر.
- تقديم إرشادات شرعية واضحة للمواطنين حول الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الرقمية، ومخاطر التضليل والفتاوى المجهولة المصدر عبر الإنترنت.

تفعيل الشراكات والتعاون الدولي في مجال الإفتاء الرقمي:

- تشجيع التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات الإفتائية المختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال الإفتاء الرقمي، والاستفادة من تجارب بعضها البعض في بناء الوعي الرقمي.
- المساهمة الفاعلة في المؤتمرات والملتقيات الدولية المتخصصة في الفتوى الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتقديم الأبحاث التي تُثري هذا المجال.

ولتجسيد هذه التوصيات في إطار عملي متكامل، يقدم البحث نموذجًا تطبيقيًا مقترحًا لتنمية الوعي الفقهي والرقمي، يتكون من قسمين: مصفوفة للحقائب التدريبية، وخطة استراتيجية لتنفيذها.

أولًا: مصفوفة الحقائب التدريبية المقترحة:

المحور/الكفاءة المستهدفة	مستوى الوعي الحالي (تقديري بناءً على البحث)	اسم الحقيبة التدريبية المقترحة	الأهداف التفصيلية للحقيبة	الجمهور المستهدف
المحور الأول: التأصيل الفقهي الرقمي				
فقه النوازل الرقمية العامة	**متوسط**	**نوازل العصر الرقمي: تأصيل وتنزيل**	-بناء الملكة الفقهية في التعامل مع المستجدات . -دراسة منهجية لتكييف القضايا الرقمية على الأصول الفقهية.	كبار الباحثين والمفتين
فقه المعاملات المالية الرقمية	**منخفض إلى متوسط**	**فقه الاقتصاد الرقمي للمفتي**	-فهم طبيعة العملات المشفرة، البلوك تشين، والتجارة الإلكترونية . -التدريب على فتاوى البيوع والعقود الرقمية.	جميع المفتين وباحثي الفتوى
فقه الإعلام ووسائل التواصل	**متوسط**	**الضوابط الشرعية للمحتوى الرقمي**	-تأصيل أخلاقيات النشر والتعليق والمشاركة . -فقه الشائعات والأخبار الكاذبة (Fake News).	المفتون والعاملون في إدارات الإعلام والتواصل الرقمي
المحور الثاني: المهارات الرقمية العملية				
مهارات البحث والتوثيق الرقمي	**متوسط**	**المفتي الباحث ٢,٠**	-استخدام قواعد البيانات الفقهية العالمية . -تقنيات البحث المتقدم في Google Scholar. -إدارة المراجع باستخدام Zotero/Mendeley.	باحثو الفتوى والمفتون الجدد
الأمن الرقمي والخصوصية	**منخفض**	**حصانة المفتي الرقمية (Cybersecurity for Muftis)**	-تأمين الحسابات الشخصية والمؤسسية . -التعرف على أساليب التصيد الإلكتروني .(Phishing) -حماية البيانات والخصوصية أثناء العمل.	**إلزامية لجميع العاملين في مجال الإفتاء**
صناعة المحتوى الإفتائي الرقمي	**منخفض**	**الفتوى الجذابة: من النص إلى الميديا**	-تبسيط اللغة الفقهية للجمهور . -أساسيات تصميم الإنفوجرافيك . -مهارات الظهور في الفيديوهات القصيرة.	المفتون المسؤولون عن التواصل الجماهيري والإعلام

ثانيًا: خطة خمسية للتدريب وقياس الأثر

خطة استراتيجية خمسية (٢٠٢٦-٢٠٣٠) لتطوير الوعي الرقمي في المؤسسة الإفتائية

- **الرؤية**: الريادة في صناعة الفتوى الرقمية الرصينة والمؤثرة عالميًا.
- **الرسالة**: تأهيل وتدريب جميع العاملين في مجال الإفتاء فقهيًا ورقميًا، وتمكينهم من التعامل بكفاءة واقتدار مع تحديات العصر الرقمي، وتقديم تغذية راجعة مستمرة لصانع القرار.

جدول الخطة التنفيذية السنوية:

السنة	الأهداف السنوية	الحقائب التدريبية المنفذة	آليات قياس الوعي	مؤشرات الأداء (KPIs)	آلية التغذية الراجعة لفضيلة المفتي
السنة الأولى (٢٠٢٦): التأسيس والتقييم	-قياس خط الأساس للوعي الرقمي لـ ١٠٠% من العاملين . -تدريب ٩٠% من الكادر على الأمن الرقمي . -تدريب ٥٠% من باحثي الفتوى.	**-حصانة المفتي الرقمية (إلزامية) .** **-المفتي الباحث ٢,٠.**	-اختبار قبلي شامل لجميع العاملين . -اختبار بعدي للحقائب المنفذة مع تقييم عملي.	-إتمام التقييم القبلي بنسبة ١٠٠ .% -تحقيق متوسط نجاح ٩٥% في اختبار "حصانة المفتي."	**-تقرير :(Q2)** عرض نتائج التقييم القبلي وتحليل الفجوات في المهارات . **-تقرير :(Q4)** عرض نتائج الدورات المنفذة مع توصيات لعام ٢٠٢٧.
السنة الثانية (٢٠٢٧): التوسع الأفقي	-تدريب ٨٠% من المفتين على فقه الاقتصاد الرقمي . -تدريب كامل لفريق الإعلام والتواصل.	**-فقه الاقتصاد الرقمي للمفتي .** **-الفتوى الجذابة: من النص إلى الميديا.**	-تقييم عملي (مشاريع تخرج: إنتاج فتوى مرئية، تحليل معاملة رقمية) . -استبيان رضا المتدربين.	-إنتاج ٢٥ فتوى مرئية عالية الجودة كمشاريع تخرج . -تحقيق متوسط رضا عن التدريب ٥/٤,٦.	**-تقرير نصف سنوي :**يعرض نماذج من المشاريع المتميزة ويقيس أثر التدريب على جودة المحتوى الرقمي للمؤسسة (زيادة التفاعل بنسبة ١٥%).
السنة الثالثة (٢٠٢٨): التعميق المعرفي	-تدريب ١٠٠% من كبار المفتين والباحثين . -عقد ورشة عمل متقدمة حول "الذكاء الاصطناعي والفتوى."	**-نوازل العصر الرقمي: تأصيل وتنزيل.**	-جلسات نقاشية لتقييم عمق الفهم . -تكليف المشاركين بكتابة أوراق سياسات.	-تقديم ٥ أوراق سياسات قابلة للتطبيق حول قضايا رقمية مستجدة . -المشاركة الفعالة في الجلسات بنسبة ٩٠.%	**-مذكرة استراتيجية :**تُرفع لفضيلة المفتي حول "مستقبل الفتوى في ظل الذكاء الاصطناعي" مع توصيات استراتيجية لتبني تقنيات جديدة.
السنة الرابعة (٢٠٢٩): الاستدامة والمأسسة	-تأهيل ٥ مدربين معتمدين من الكادر الداخلي . -مراجعة وتحديث	-إعادة تنفيذ الحقائب الأساسية للموظفين	-تقييم أداء المدربين الجدد . -قياس الأثر على الأداء الوظيفي	-اعتماد ٥ مدربين داخليين بكفاءة . -تقليل زمن إنجاز الفتاوى الرقمية	**-عرض تقديمي سنوي لمجلس الإدارة :**حول العائد على الاستثمار (ROI) في التدريب، وخطة استدامة البرنامج ذاتيًا.

السنة	الأهداف السنوية	الحقائب التدريبية المنفذة	آليات قياس الوعي	مؤشرات الأداء (KPIs)	آلية التغذية الراجعة لفضيلة المفتي
	جميع الحقائب التدريبية.	الجدد . **-برنامج تدريب المدربين (ToT).**	اليومي عبر تقييمات المديرين.	بنسبة ٢٠.%	
السنة الخامسة (٢٠٣٠): التقييم الشامل والريادة	-إجراء تقييم شامل لأثر الخطة الخمسية . -إطلاق "مؤشر الوعي الرقمي الإفتائي" السنوي . -عقد مؤتمر دولي لعرض تجربة المؤسسة.	-ورش عمل متخصصة ومتقدمة حسب الاحتياج.	-مقارنة نتائج التقييم النهائي بالتقييم القبلي (سنة ١) . -تحليل بيانات الأداء المؤسسي.	-رفع متوسط درجة الوعي الرقمي المؤسسي من ٤٠% (خط الأساس) إلى ٨٥ .% -نشر وقائع المؤتمر الدولي.	**-التقرير الختامي الشامل للخطة :**يقدم لفضيلة المفتي، ويوثق قصة نجاح المشروع، ويحدد التحديات المستقبلية والخطة الاستراتيجية القادمة (2031-2035).

وفي الختام، آمل أن يُسهم هذا البحث المتواضع في إثراء المكتبة العلمية، وتقديم رؤى عملية للمؤسسات الإفتائية لتعزيز دورها في قيادة المجتمع نحو مستقبل رقمي مستنير بالقيم الشرعية، ونسأل الله التوفيق والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

- **الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية المعاصرة دراسة مقارنة:** سعد الدين الحديدي، دار النفائس- الأردن، سنة ٢٠٠٥م.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي(ت: ٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **الأحكام الشرعية للمعاملات المالية في تكنولوجيا الميتافرس:** أ.د عبد القادر جدي، مجلة المعيار، مجلد ٢٧، عدد: ٥، سنة ٢٠٢٣م.
- **أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي:** محمد غالي، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، جامعة حمد بن خليفة، الدوحة- قطر، سنة ٢٠٢٢م.
- **أدب المفتي والمستفتي:** لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط٢/ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر.
- **الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر البلوك تشين- دولتا الكويت والامارات نموذجًا دراسة تحليلية مقارنة:** أحمد مصطفى الدبوسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ٨(٨).
- **أصول الفقه:** محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي- القاهرة، سنة ١٩٩٧م.
- **الأصول الفقهية لتكييف النوازل المتعلقة بالميتافرس (الواقع الافتراضي):** عبد العزيز بن عبد الرحمن العليان، مجلة جامعة الأمير سلطان بن عبد العزيز للعلوم الإنسانية، مجلد ٩، عدد ٢، سنة ٢٠٢٣م.

- **تأهيل المفتي للتعامل مع نوازل العصر في ضوء المتغيرات التقنية المعاصرة(دراسة وصفية تحليلية)**: محمد بن سليمان بن عبد الله الطيار، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، المجلد ٣٦، العدد ٢، سنة النشر: (١٤٤٥هـ-٢٠٢٤م).
- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣ هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط/ ١٣١٣هـ.
- **تجديد الخطاب الديني**: محمد مختار جمعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة-مصر، سنة ٢٠١٧م.
- **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.
- **التحكم بالآلة عن طريق إشارات الدماغ (واجهة الدماغ والحاسوب): دراسة فقهية**: جودت أحمد الرفاعي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية (الجامعة الإسلامية بغزة)، المجلد٣٠، العدد ٣، سنة ٢٠٢٢م.
- **التكنولوجيا الرقمية قراءة في المفاهيم وبعض الأبعاد النظرية**: د. حكيمة جاب الله، د. فريدة بن عمروش، بحث منشور في المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد ٣، العدد ١، سنة ٢٠٢١م.
- **تكييف العقد الذكي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**: فايز راشد الدهشان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد ٦، العدد ٢٤، سنة ٢٠٢٢م.
- **تنمية اتجاهات الوعي المعلوماتي الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتأثيرها على تطوير البحث العلمي**: موضي بنت إبراهيم الدبيان، مجلة دراسات المعلومات، العدد ١٠، يناير ٢٠١١م.
- **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- **شرح الكوكب المنير**: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي(ت: ٩٧٢هـ)، مكتبة العبيكان، ط٢/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- **الصلة بين فقه الواقع وفقه الاستشراف**: محمد فاروق البدري، بحث مقدم لمجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، كلية العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، عام(١٤٤٢هـ-٢٠٢١م).
- **العقود الذكية المدمجة في البلوك تشين، بداية نهاية العقود التقليدية**: عبد القادر منصور، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، ٥٩(١).
- **العقود الذكية: حقيقتها الفقهية وتطبيقاتها المعاصرة**: عبد الله بن فهد المهيني، مجلة الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة الملك سعود، العدد ٢، سنة ٢٠٢١م.
- **العملات الرقمية المشفرة، حقيقتها وحكمها الشرعي**: عبد الله بن سليمان العماني، مجلة العدل، وزارة العدل السعودية، العدد ٨٥، سنة ٢٠١٩م.
- **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**: أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي(ت: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الفتاوى الفقهية الكبرى**: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، المكتبة الإسلامية.
- **الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق**: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، الشهير بالقرافي(ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- **الفقه الإسلامي والميتافرس: دراسة تأصيلية لنوازل العوالم الافتراضية**: محمد نجيب الجندي، المؤتمر العلمي الدولي التاسع لجامعة المدينة العالمية، قضايا العصر والاجتهاد المعاصر، سنة ٢٠٢٣م.

- **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**: أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (ت: ١١٢٦هـ)، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **قواعد الفقه**: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: الصدف ببلشرز – كراتشي، ط١/ ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣/ ١٤١٤ هـ.
- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (ت: ١٣٤٦هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢/ ١٤٠١.
- **مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود**: محمد إبراهيم مرسي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٣٥ (٤٢).
- **المسؤولية الجنائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي**: عماد محمد كريم، مجلة التشريع والقضاء، العدد ١٠، يوليو ٢٠٢٢م.
- **المصطلحات الإدارية المعاصرة**: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة ٢٠٠٨م.
- **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
- **معجم مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **واجهة الدماغ والحاسوب: رؤية فقهية لأبعادها الأخلاقية والاجتماعية**: محمد سعيد جورج، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة وهران، العدد ٣٣، سنة ٢٠٢٢م.